E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/AC.51/1997/2
25 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السابعة والثلاثون
٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧
البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل البرنامجية: التقييم

تقييم متعمق للبرنامج الإحصائي

مذكرة من الأمين العام

عملا بالفقرة ٥ (هـ) '١' من قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، يتشرف الأمين العام بأن يقدم تقرير مكتب المراقبة الداخلية المرفق بشأن التقييم المتعمق للبرنامج الإحصائي المؤرخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧. وقد استعرض هذا التقرير من قبل الإدارات والمكاتب ذات الصلة؛ والأمين العام يحيط علما بالنتائج التي وردت به ويؤيد التوصيات المقدمة فيه.

* E/AC.51/1997/1.

210497 150497 140497 97-08061

مرفق

تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن التقييم المتعمق للبرنامج الإحصائي

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراض أنشطة شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة والشعب الإحصائية للجان الإقليمية، وهو يشمل وصفا للأنشطة ذات الصلة المضطلع بها في اللجنة الإحصائية، والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية المعنية بالإحصاءات، والهيئات الفرعية وأفرقة الخبراء التابعة لها، واللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية.

ويركز هذا التقرير بشكل أساسي على احتياجات المستعملين الرئيسيين للنواتج والخدمات الأساسية للبرنامج الإحصائي واستخدامهم لهذه المنتجات. وقد تبين أن هوية المستعملين واضحة، وأن القرارات المتعلقة بالإنتاج تراعي احتياجاتهم، وأنه يتم بانتظام الحصول على تغذية عكسية بشأن الاستعمال في مجالات: الأعمال المنهجية المتصلة بالتوصيات الدولية؛ والخدمات الأولية؛ والوصول المباشر لقواعد البيانات؛ وتوفير خدمات مكيفة وفقا لطلب المستعملين؛ والتعاون التقني. وعلى النقيض من ذلك، وفيما يتصل بالمنشورات المطبوعة، لم تكن هناك معارف موثوقة تذكر بشأن هوية واحتياجات المستعملين الرئيسيين، كما أن إمكانية الحصول على هذه المعارف بتكلفة معقولة لم تكن متاحة. ومزيج الجهود والمهارات التي لدى الموظفين يتعلق في غالبيته بجمع وتجهيز الإحصاءات من أجل استخدامها في المنشورات.

وثمة اقتراح بالأخذ باستراتيجية تتضمن تحويل المخصصات، خلال فترة السنوات الأربع للخطة المتوسطة الأجل، نحو الاهتمام بالخدمات التي تتحدد بناء على احتياجات المستعملين ومعرفة أنماط الاستعمال، وهذه الاستراتيجية تضم ١٠ توصيات بشأن: احتياجات المستعملين وإقامة قاعدة بيانات لنظام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة؛ والوصول المباشر لقواعد البيانات الإحصائية بالأمم المتحدة؛ وتتبع احتياجات المستعملين والاستجابة لها؛ والاضطلاع بالتحسين في نظم المعلومات الإقليمية؛ وسياسة المنشورات؛ وتقييم المنشورات؛ والقيام بعرض متكامل للأنشطة الإحصائية الدولية؛ والخدمات التحليلية للإدارات؛ ونشر الابتكارات والدروس المستفادة؛ واستعراض هذا التقرير وما خلصت إليه لجنة البرنامج والتنسيق وتوصيات بشأنه.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٥	٤
ثانيا - المراقبة والتنسيق على الصعيد الحكومي الدولي	٦ - ٢١	٤
ألف - اللجنة الإحصائية	٦ - ٨	٤
باء - هيئات الاستعراض الإقليمية	٩ - ١٤	٦
جيم - نظام لجنة التنسيق الإدارية وإجراءاتها	١٥ - ١٧	٧
دال - العروض المتكاملة	١٨ - ٢١	٧
ثالثا - الفئات الرئيسية للنواتج والخدمات: المستعملون والاستخدام	٢٢ - ٨٣	٩
ألف - المستعملون والاستخدام	٢٢ - ٢٣	٩
باء - التوصيات المنهجية الدولية	٢٤ - ٣٥	١٠
١ - العملية والحالة الراهنة	٢٤ - ٢٩	١٠
٢ - رصد وتقييم تنفيذ التوصيات	٣٠ - ٣٥	١١
جيم - الخدمات المؤتمرية	٣٦ - ٣٨	١٢
١ - الخدمات المقدمة للهيئات الإحصائية الحكومية الدولية	٣٦	١٢
٢ - الخدمات المقدمة لسائر المداولات الدولية	٣٧ - ٣٨	١٣
دال - تجهيز البيانات	٣٩ - ٤٨	١٣
١ - تكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات	٣٩ - ٤٤	١٣
٢ - الخدمات المباشرة	٤٥ - ٨٤	١٤
هاء - الخدمات المكيفة حسب طلب المستعملين	٤٩ - ٥٨	١٦
١ - الموجزات المكيفة المستخرجة من قواعد البيانات	٤٩	١٦
٢ - متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة	٥٠ - ٥٤	١٦
٣ - الخدمات المكيفة حسب الطلب في إطار سياسي إقليمي	٥٥ - ٥٨	١٨
واو - المنشورات	٥٩ - ٧٨	١٩
١ - التواتر والأنواع	٥٩ - ٦٤	١٩
٢ - التوزيع والمبيعات	٦٥ - ٦٨	٢١
٣ - تقييم المضمون والتغطية والنوعية	٦٩ - ٧١	٢٢
٤ - تقييم وعي المستعملين واحتياجاتهم	٧٢ - ٧٨	٢٣
زاي - التعاون التقني	٧٩ - ٨١	٢٥
حاء - استخدام الموارد من الموظفين	٨٢ - ٨٣	٢٦
رابعا - النتائج والتوصيات	٨٤ - ٨٧	٢٦
تذييل - برنامج الإحصاءات: المستعملون والاستعمال		٣٤

أولا - مقدمة

١ - في عام ١٩٩٤، قررت لجنة البرنامج والتنسيق إجراء تقييم متعمق للبرنامج الإحصائي بالأمم المتحدة لعام ١٩٩٧[١]. وهذا التقرير مقدم من منطلق الاستجابة لهذا القرار، وهو يستند إلى (أ) تقارير مقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية أو مستعرضة من جانبها؛ (ب) دراسات داخلية؛ (ج) مقابلات مع مدراء البرامج.

٢ - ومن الاعتبارات الواردة في المذكرة المقدمة من الأمانة العامة بشأن الموضوعات التي ستجري بشأنها تقييمات متعمقة مستقبلا (A/AC.51/1993/6، الفقرة ٨)، كان ثمة اعتبار بشأن الحاجة إلى دراسة برنامج يعد ناجحا عموما بهدف استخلاص الدروس القابلة للتطبيق في البرامج ذات الصلة. ولقد اختير البرنامج الإحصائي لإجراء تقييم بشأنه، في إطار مراعاة هذا المعيار.

٣ - ويتألف البرنامج الإحصائي بالأمم المتحدة من برنامج مركزي يضم خمسة برامج فرعية وخمسة برامج أخرى فرعية إقليمية. والبرنامج المركزي يخضع لمسؤولية شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. والشعبة تتعاون مع إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية في تنفيذ المشاريع. والأنشطة الإحصائية للجان الإقليمية تكمل أهداف البرنامج الإحصائي في مجموعها. والبرامج الفرعية للجان الخمس تتضمن أيضا أحكاما تتصل بالتدريب وتشجيع تكنولوجيا المعلومات الحديثة. والجدول ١ يتضمن تحليلا للموارد المخصصة للبرنامج الإحصائي خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

٤ - ومنذ بداية البرنامج الإحصائي من خمسين عاما، كان هدفه الشامل يتمثل في "زيادة توفر واستخدام إحصاءات موثوقة وموقوتة وذات صلة من أجل التخطيط والعمل على الصعيدين الوطني والدولي[٢]".

٥ - والوحدات الإحصائية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية، بما فيها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمة العالمية للسياحة، تتعاون مع شعبة الإحصاءات في جمع الإحصاءات الدولية وفي الاضطلاع بدور قيادي في مجالات خبرتها سواء في تجميع قواعد البيانات الإحصائية أم في الأعمال المنهجية، على النحو الوارد وصفه في الفصل الثاني.

ثانيا - المراقبة والتنسيق على الصعيد الحكومي الدولي

ألف - اللجنة الإحصائية

٦ - تعمل اللجنة الإحصائية، هي والفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق التابع لها، كهيئة مراقبة للبرنامج المركزي. واللجنة تجتمع مرة كل سنتين لمدة خمسة أيام. والفريق العامل يجتمع في السنوات التي تعقب دورات اللجنة، حيث يتولى استعراض جدول أعمال اللجنة ووثائقها وينظر في الاقتراحات قبل عرضها عليها واجتماعات الفريق العامل توفر مبادئ توجيهية موضوعية وقرارات رسمية تساعد على صقل عملية تنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة.

الجدول ١ - موارد البرنامج الإحصائي، ١٩٩٦-١٩٩٧

المنظمة والوحدة	الوظائف الثابتة		الموارد المتعلقة بالفترة ١٩٩٦-١٩٩٧	
	الوظائف الفنية	وظائف الخدمات العامة	موارد الميزانية[أ]	الموارد الخارجة عن الميزانية (تقديرية)[ب]
			(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات	٦٧	٦٦	٢١ ٩٧٨,٦	٢ ٦٠٧,٥
اللجان الإقليمية	٥١	٧٠	١٩ ٧١٦,١	٦ ٢٧٣,١
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	١١	١٢	٣ ٣٦٨,١	٣ ٤٠٢,٦
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	١٦	١٧	٧ ٥٨٠,٨	٩ ٦٦٠,٨[ج]
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١	١٨	٤ ٤٠٥,٦	٢٢٠,٧
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٨	١٥	٢ ٥١٧,٦	١ ٤٧٦,٠
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٥	٨	١ ٨٤٤,٠[د]	٢٠٦,٠[د]
المجموع	١١٨	١٣٦	٤١ ٦٩٤,٧	٨ ٨٨٠,٦

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٦ (A/50/6/Rev.1 و Add.1).

(ب) المرجع نفسه (A/50/6/Rev.1).

(ج) بيانات مقدمة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

(د) قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مؤخرا بإعادة تشكيل أنشطتها في أربعة برامج فرعية موضوعية. ومن ثم، فإن الموارد المتعلقة بالإحصاءات موزعة في البرامج الفرعية الجديدة. والموارد الموضحة أعلاه تتصل بالفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

٧ - وثمة عدد كبير من المشاركين في الفريق العامل وفي عضوية اللجنة الإحصائية من المكاتب الإحصائية الوطنية. ويستفيد البرنامج أيضا من أفرقة خبراء مخصصة، والكثير من المشاركين في هذه الأفرقة قادمون من مكاتب إحصائية وطنية ومن أفرقة متخصصين أخرى. وفي عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ كان جميع رؤساء الوفود تقريبا لدى اللجنة الإحصائية يتألفون من رؤساء، أو نواب رؤساء، المكاتب الإحصائية التابعة لكل من حكوماتهم. وفي إطار تمثيل من هذا القبيل، يمكن أن يضطلع بأعمال اللجنة الإحصائية في ظل تفهم وطني من جانب مختلف الممارسات الوطنية، وهذا التمثيل يسمح للجنة بأن تقدم توصيات موثوقة بشأن المعايير الإحصائية التي تحظى بالقبول بوصفها معايير مناسبة ومفيدة لدى من سيضطلعون بتنفيذها.

٨ - وفي عام ١٩٩٣، أوصت اللجنة الإحصائية[٣] بأن تنشئ اللجان الإقليمية مؤتمرات لكبار الإحصائيين الوطنيين أو تعمل على تعزيز هذه المؤتمرات، وأن تعمل تلك الهيئات الإقليمية مع بعضها على نحو وثيق بوصفها مركز تنسيق للتنمية الإحصائية والتعاون التقني على الصعيد الإقليمي. وطلبت اللجنة أيضا إلى شعبة الإحصاءات أن تدعو رؤساء المؤتمرات الإقليمية لكبار المسؤولين الإحصائيين إلى المشاركة في دورات اللجنة، وفي دورات الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق.

باء - هيئات الاستعراض الإقليمية

٩ - توجد لدى كل لجنة إقليمية لجنة إحصائية فرعية تقوم باستعراض الأنشطة الإحصائية التي تضطلع بها أمانة اللجنة، وتوفر المبادئ التوجيهية اللازمة للأنشطة الإحصائية لدى اللجنة. وصلاحيات اللجان الفرعية تعكس الأوضاع السائدة والهياكل المؤتمرية على الصعيد الحكومي الدولي ببلدان كل منها. ورؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية وموظفوها يشاركون في اللجان الإحصائية التابعة للجان الإقليمية.

١٠ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يشمل مؤتمر الإحصائيين الأوربيين، الذي يضطلع بمسؤوليات المراقبة والاستعراض، كافة المكاتب الإحصائية الوطنية بالبلدان أعضاء اللجنة. وفي عام ١٩٩١، قام المؤتمر بتعديل هيكله وأهدافه، من أجل تعزيز ما يتولاه من أعمال مراقبة وتنسيق الأنشطة الإحصائية الدولية لدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي والمكتب الإحصائي للجماعات لأوروبية[٤]. والبلدان أعضاء الجماعات الأوروبية، وعددها ١٥ بلدا، تحظى أيضا بعضوية اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبلدان هذه المنظمة، التي ليست من أعضاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تشارك في اجتماعات مؤتمر الإحصائيين الأوربيين. ومن ثم، فإن هذا المؤتمر يعمل بوصفه منسقا للأنشطة الإحصائية الدولية في المنطقة.

١١ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يضطلع المؤتمر المشترك للمخططين والإحصائيين والديمغرافيين وعلماء الإعلام في أفريقيا بمسؤوليات المراقبة والاستعراض، وهذا المحفل يضم موظفين مسؤولين عن استخدام الإحصاءات وجمعها ونشرها.

١٢ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أوصت اللجنة في دورتها في عام ١٩٩٥ بإنشاء معهد إحصائي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ باعتباره هيئة تابعة للجنة الإحصائية الفرعية. وقررت اللجنة المعنية بالإحصاءات بالمنطقة، في دورتها التاسعة[٥]، أن يعمل أعضاء مكتب اللجنة المعنية بالإحصاءات، لا بصفتهم الشخصية، بل باعتبارهم ممثلين لمكاتبهم الإحصائية الوطنية.

١٣ - وفي إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يقوم مديرو الإحصاءات ببلدان الأمريكتين بالاجتماع مرة كل سنتين، حيث يستعرضون برنامج عمل اللجنة في ميدان الإحصاءات.

١٤ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أنشئت لجنة إحصائية تابعة لهذه اللجنة، وقد انعقدت لأول مرة في عام ١٩٩٥؛ واجتماعات هذه اللجنة قد أغنت عن اجتماعات رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية ومسؤوليها.

جيم - نظام لجنة التنسيق الإدارية وإجراءاتها

١٥ - تقوم اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، التي تضم كافة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة، بتشجيع تنسيق وتكامل البرامج الإحصائية التابعة للمنظمات الدولية، وبتنسيق متابعة القضايا الإحصائية في الاجتماعات الدولية، من قبيل اجتماعات اللجنة الإحصائية. وتشارك أيضا في أعمال هذه اللجنة الفرعية أمانات الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية وسائر المنظمات المتخصصة، مثل المكاتب الإحصائية للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس التعاون الجمركي (المسمى أيضا المنظمة العالمية للجمارك) والمنظمة العالمية للسياحة. وشعبة الإحصاءات عضو دائم في مكتب اللجنة الفرعية. وتحال تقارير اللجنة الفرعية إلى اللجنة الإحصائية رفق مذكرة من الأمين العام.

١٦ - وأعمال اللجنة الفرعية تتعرض للتكملة في المجالات الموضوعية على يد ثمان من فرق العمل معنية بإحصاءات البيئة وإحصاءات المالية وإحصاءات الخدمات والحسابات القومية والإحصاءات الصناعية وإحصاءات التشييد وإحصاءات الأسعار، بما فيها برنامج المقارنة الدولي وقياس الفقر وإحصاءات التجارة الدولية[٦]. وتوضع ولايات فرق العمل وبرامج أعمالها في إطار توجيه اللجنة الإحصائية، وهي تشكل وسائل تنسيقية هامة في نظر اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية واللجنة. وفرق العمل المعنية بإحصاءات الأسعار والإحصاءات الصناعية وإحصاءات التشييد قد أكملت أعمالها، ومن ثم فهي في طريقها الآن إلى الإلغاء.

١٧ - وتشكيل فرق العمل هذه يعكس اهتمامات المنظمات الأعضاء ومواردها وما لديها من ولايات متميزة. وشعبة الإحصاءات تعمل بوصفها أمانة للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالحسابات القومية، وكذلك بوصفها منظمة لاجتماعات فرقة العمل المعنية بالبيئة. وهي عضو أيضا في فرق العمل الست الأخرى. واللجان الإقليمية تشارك على نحو انتقائي في أنشطة فرق العمل، مما يرجع إلى وجود تعقيدات مالية. وفي عام ١٩٩٦، قرر الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق أن يجري، فيما يتصل بالدورة التاسعة والعشرين للجنة الإحصائية في عام ١٩٩٧، تقييما شاملا لنظام فرق العمل[٧]. وهذا التقييم يوصي بإلغاء فرقتي العمل المعنيتين بإحصاءات الفقر وإحصاءات الأسعار الدولية.

دال - العروض المتكاملة

١٨ - تقوم شعبة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا في بداية كل عام بإعداد مشروع عرض متكامل لأنشطة كافة المنظمات الدولية العاملة في منطقة اللجنة، كيما ينظر فيه مكتب مؤتمر الإحصائيين

الأوروبيين، وهذه المنظمات هي: شعبة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، وشعب الإحصاءات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للمجتمعات الأوروبية، واللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، وشعبة الإحصاءات التابعة للأمانة العامة[٨]. وثمة استكمال وتعديل لهذا المشروع من أجل إدراج توصيات المكتب، وسيعاد تقديمه إلى الدورات السنوية للمؤتمر. والعرض المتكامل يتضمن موجزا للأهداف وللنواتج المتوقعة، التي حددتها الدول الأعضاء ووافقت عليها، فيما يتصل بجميع الأعمال الإحصائية ذات الصلة التي ستضطلع بها كافة المنظمات الدولية العاملة في المنطقة والمؤتمر يقوم بالموافقة على أجزاء العرض المتكامل التي تدخل في نطاق صلاحيات شعبة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا. وهو يقدم أيضا مقترحات ومشورات تتصل بالعمل المستقبلي المزمع فيما يتصل بأجزاء العرض المتكامل التي تعد من مسؤوليات منظمات دولية أخرى[٨]. وفي المجالات التي تعمل فيها منظمات دولية عديدة بشكل نشط، يطلب مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين إلى إحدى الوكالات أن تعمل بوصفها "مقررا" للمؤتمر وأن تقدم تقارير إلى المكتب تتضمن استعراضات متعمقة. ويتولى المكتب عرض توصيات منصلة على دورات المؤتمر السنوية العامة. وهدف العرض المتكامل يتمثل في كفالة اهتمام الأنشطة الإحصائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا باحتياجات الدول الأعضاء، وأن هذه الأنشطة تتسم قدر الإمكان بالفعالية والكفاءة. وبهذه الطريقة، يتم استعراض كافة مجالات الأنشطة الإحصائية على نحو متعمق مرة كل سنتين، مع اتخاذ قرارات بشأنها جميعا كل عام.

١٩ - وأقرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ العرض المتكامل لأنشطتها الإحصائية، إلى جانب أنشطة المعهد الإحصائي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، على أساس تجريبي[٩].

٢٠ - ونوقش إقرار هذا العرض المتكامل من قبل اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية[١٠]. وأعربت اللجنة عن تأييد مشروط للأخذ بعرض متكامل لبرامج العمل، وفقا للنهج المتبع الآن في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وطلبت إلى شعبة الإحصاءات وصندوق النقد الدولي أن يقوما بالبحث اللازم وتقديم تقرير إلى اللجنة الفرعية بالأنشطة الإحصائية التابعة للجنة لها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن مدى إمكانية الأخذ بعرض متكامل معدل. وهذا التقرير قيد الإعداد في الوقت الراهن.

٢١ - وتتولى شعبة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحضير برنامج عمل متكامل عن التعاون الدولي والإقليمي، وهذا البرنامج يتعرض للمناقشة والموافقة كل سنتين في الاجتماعات التي يعقدها مديرو الإحصاءات المتعلقة بالبلدان الأمريكية كل سنتين. وهو يغطي أربعة مجالات: الحسابات القومية والحسابات الاجتماعية ونشر المعلومات والبيئة. وتعزى المسؤولية المتعلقة بالأنشطة الواردة فيه إلى مؤسسة أو بلد. أما رصد الأعمال فيضطلع به مرة كل سنة على الأقل من قبل لجنة من لجان المراقبة.

ثالثا - الفئات الرئيسية للنواتج والخدمات: المستعملون والاستخدام

ألف - المستعملون والاستخدام

٢٢ - توجد أربعة أنواع رئيسية للأنشطة والنواتج الإحصائية: (أ) الدراسات المنهجية وعقد اجتماعات لأفرقة خبراء مخصصة بهدف صياغة توصيات ومبادئ توجيهية على الصعيد الدولي فيما يتصل بجمع البيانات؛ (ب) الخدمات المؤتمرية للهيئات الحكومية الدولية، وتتألف من تقديم تقارير وخدمات موضوعية للاجتماعات الحكومية الدولية؛ (ج) تجميع الإحصاءات الدولية في قواعد بيانات، ونشر المعلومات الواردة فيها عن طريق المنشورات الإحصائية والوصول المباشر وخدمات البيانات المكيفة حسب الطلب؛ (د) توفير الدعم لمشاريع التعاون التقني.

٢٣ - ويمكن إيجاز موضوع هوية واحتياجات المستعملين الرئيسيين ومدى استخدام النواتج والخدمات، مما يرد وصفه بالتفصيل في هذا الفصل ومما هو وارد في صيغة جدولية في التذييل، على النحو التالي:

(أ) في حالة التوصيات المنهجية الشاملة، يقوم ممثلو الحكومات، الذين يشكلون المستعملين الرئيسيين، بالمساهمة في وضع التوصيات من خلال اجتماعات لأفرقة الخبراء ومداولات تؤدي إلى اعتماد التوصيات وإدخال تنقيحات عليها في وقت لاحق. ويمكن استنتاج المعلومات المتصلة باستخدام المعايير والطرق الدولية الموصى بها من ممارسات الإبلاغ الوطنية. وثمة اضطلاع أيضا بتحقيقات رسمية بشأن استخدام التوصيات الدولية من جانب المكاتب الإحصائية الوطنية؛

(ب) المستعملون الرئيسيون للخدمات المؤتمرية هم الدول الأعضاء، الذين تقدم لهم الخدمات بناء على طلبهم؛

(ج) يعرف مستعملو قواعد البيانات المباشرة من خلال إجراءات التسجيل. وتوجد بالإضافة إلى ذلك مجموعة متنوعة من المستعملين المعروفين الذين يتلقون خدمات بيانات مكيفة حسب طلبهم. وعلى النقيض من ذلك، وبالرغم من معرفة المستفيدين المؤسسين من المنشورات (وغالبيتهم من المكتبات)، فإنه لا توجد إلا معلومات بالغة الضآلة بشأن هويات واحتياجات المستعملين الرئيسيين لهذه المنشورات داخل المؤسسات المستفيدة ومن يشترون نسخا منفردة؛

(د) ومشاريع التعاون التقني يجري الاضطلاع بها بناء على طلب الحكومات، ومن ثم فإن هوية المستعملين الأولين معروفة؛ ويضطلع بالتقييمات في إطار إجراءات المانحين التي توفر بعضا من الإلمام بالاستخدام وبالأثر الناتج.

باء - التوصيات المنهجية الدولية

١ - العملية والحالة الراهنة

٢٤ - تتضمن عملية تهيئة اتفاق بشأن التوصيات الدولية والمنهجيات الإحصائية أساليب تنسيقية متطورة ومشتركة بين الوكالات واستعراضا نقديا وتوجيها في مجال السياسة العامة من قبل اللجنة الإحصائية وفريقها العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق. والبيانات الأولية المتصلة بالمفاهيم والطرق تتعرض للمناقشة في فرق عمل مشتركة بين الوكالات، أو يتم توزيعها في صورة مشاريعية لتقديم التعليق عليها على أفراد مختارين بسبب خبرتهم المهنية وتجربتهم العملية في مختلف الأطر التنفيذية. والمشاريع المنقحة تجرى مراجعتها من جانب خبراء وطنيين، ومعظمهم من المكاتب الإحصائية الوطنية، في اجتماعات تعقد لهذا الغرض، ثم تراجع مرة أخرى في اجتماعات الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق قبل أن تنظر فيها اللجنة الإحصائية.

٢٥ - وتتألف التوصيات من مجموعة أساسية من المفاهيم والتعريفات والتصنيفات العامة التي ستستخدمها المكاتب الإحصائية الوطنية فيما ستضطلع به كل منها من أنشطة لجمع البيانات الإحصائية، وكذلك من عناصر أكثر تطورا يمكن للحكومات أن تستخدمها أو تكيفها وفق احتياجاتها. ويجري إصدار كتيبات كمتابعة إضافية للتوصيات المنهجية العالمية والإقليمية. وعلى الصعيد الدولي، توضع نظم للتصنيفات كأساس للتجميع الإحصائي. وتوضع وتصان، بالإضافة إلى ذلك، جداول للمناظرة فيما بين مختلف نظم التصنيف. أما تنقيحات واستكمالات التوصيات فتتبع نفس إجراءات التشاور والاستعراض المستخدمة في صياغة التوصيات الأولية، وتجرى الموافقة عليها من جانب اللجنة الإحصائية.

٢٦ - وفي الإحصاءات الاقتصادية، ومنذ نهاية عام ١٩٩٦، ما فتئت التوصيات تقدم بشأن مواضيع تتضمن نظم الحسابات القومية، والتصنيفات الصناعية النموذجية الدولية، والتصنيف النموذجي للتجارة الدولية، والتصنيف المركزي للمنتجات. وشعبة الإحصاءات توفر خطا هاتفيا نشطا للرد على استفسارات منتجي الإحصاءات من أجل تنسيق تنفيذ نظم التصنيف. وتقوم الشعبة أيضا بتنسيق تنقيحات هذه النظم، وصيانة جداول المناظرة للتحويل من تصنيف مرجعي إلى آخر وفيما بين تنقيحات نفس التصنيفات. وتحتفظ الشعبة بقائمة لكافة التصنيفات المرجعية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٢٧ - وفي سائر مجالات الإحصاءات الاقتصادية، تضطلع الشعبة بمهمة أساسية تتعلق بتجميع الإحصاءات الدولية المتصلة بالطاقة والتشييد؛ وتقوم الشعبة أيضا في هذين المجالين بالاحتفاظ بالمنهجيات. وفي مجالات أخرى كذلك من مجالات الإحصاءات الاقتصادية، تتعاون الشعبة في الأنشطة المنهجية من خلال المشاركة في اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية.

٢٨ - وفي بعض المجالات الجديدة أو الحساسة من مجالات الإحصاءات الاقتصادية، من قبيل استحداث مؤشرات بيئية وتصنيفات دولية لقطاع الخدمات، تضطلع الشعبة بدور فني رائد وكذلك بدور تنسيقي. وحيثما كانت الشعبة تفتقر إلى الخبرات أو الموارد المناسبة، فإنها تتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية، التي تتوفر لديها الموارد المطلوبة، لتشكيل أفرقة غير رسمية من الخبراء القطريين. وتوفر الشعبة المشورة والمشاركة في هذه الشبكات المنهجية غير الرسمية، وتقوم بتوزيع نتائج أفرقة الدراسة هذه على جميع المكاتب الإحصائية الوطنية، وتتخذ الترتيبات اللازمة لتقديم توصياتها إلى اللجنة الإحصائية.

٢٩ - وفي ميدان الإحصاءات الجغرافية والاجتماعية وإحصاءات الهجرة، تقوم شعبة الإحصاءات بتنقيح واستكمال المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والإسكان، كما تقوم، بالتعاون مع شعبة السكان، بتنقيح التوصيات الخاصة بإحصاءات الهجرة الدولية. ويشارك المسؤولون المعنيون بعمليات التعداد بالمكاتب الوطنية في تنقيحات هذه التوصيات. وتتضمن التوصيات المتعلقة بجولة تعدادات عام ٢٠٠٠ توصيات عامة تتصل بجدولات البيانات المجمعة التي من شأنها أن تكفل توفر بيانات قابلة للمقارنة دوليا وتناسب التحليل حسب نوع الجنس والحالة الاجتماعية[٥١]. وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدعم من الحكومة الكندية وعن طريق صندوق الأمم المتحدة للسكان، بعقد اجتماع لفريق عامل إقليمي في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، حيث اعتمد هذا الفريق توصيات للمنطقة الأفريقية. وتتولى اللجنة الاقتصادية لأوروبا إعداد توصيات من أجل جولة التعداد في عام ٢٠٠٠. أما اللجان الإقليمية الأخرى فإنها لم تضطلع حتى الآن بتنقيح توصيات التعدادات الإقليمية المتصلة بدورة التعداد الحالية، مما يرجع إلى حد كبير إلى هبوط الموارد. وقد خففت من حدة هذه الخسارة مشاركة خبراء من البلدان النامية في اجتماع عالمي من اجتماعات أفرقة الخبراء[٥٢].

٧ - رصد وتقييم تنفيذ التوصيات

(أ) مبادئ توجيهية من اللجنة الإحصائية

٣٠ - أصدرت اللجنة الإحصائية، هي والفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق، مبادئ توجيهية تتعلق بتقييم التوصيات الدولية، وذلك في دوراتها في الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

٣١ - وفي عام ١٩٩٣، طلبت اللجنة أن تقوم شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع وحدات الأمانة باللجان الإقليمية، بوضع نظام لرصد مدى التقيد بتصنيفات الأمم المتحدة المعتمدة في الدول الأعضاء[٥٣]. وطلبت اللجنة كذلك أن يتضمن نظام الرصد "توفير التغذية المرتدة الضرورية للوكالات، مما من شأنه أن يفيد توفير التعاون الضروري وتنقيح المعايير في المستقبل"[٥٤]. وقامت اللجنة، في دورتها الاستثنائية في عام ١٩٩٤، باستعراض تنسيق الأنشطة المنهجية الدولية في مختلف ميادين الإحصاءات بناء على تقارير فرق العمل المشتركة بين الوكالات. وواصلت اللجنة استعراضها ورصدها للتقدم المحرز في هذه الميادين في دورتيها العاديتين الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧.

(ب) تقييمات مدى استخدام التوصيات الدولية على الصعيد الوطني

٣٢ - يجري تقييم التوصيات الدولية من خلال التحقيقات الرسمية في مجال امتثال ممارسات الإبلاغ الوطنية، وتقدير البيانات الوطنية المقدم من الدول الأعضاء والتغذية المرتدة من الخبراء القطريين المشاركين في تنقيحات التوصيات الدولية.

٣٣ - وكان ثمة تقييم لمدى استخدام المبادئ والتوصيات الدولية المتعلقة بتعدادات السكان والإسكان[١٥] في استعراضات ممارسات التعدادات الوطنية خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٧٤ والفترة ١٩٧٥-١٩٨٤. وتُعرف معدلات الامتثال لكل من عشرات التوصيات والخيارات الجزئية من الردود على الاستبيانات. وبالإضافة إلى الردود من الاستبيانات، تحصل شعبة الإحصاءات على معلومات من خلال استعراض مواد التعدادات الوطنية التي تتضمن وصفا لعمليات وطرق التعداد.

٣٤ - وبشأن تجارة السلع الدولية، أجرت الشعبة في عام ١٩٩٥ دراسة استقصائية لممارسات الإبلاغ الوطني ومدى امتثالها للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، بصيغتها الواردة في "إحصاءات التجارة الدولية: المفاهيم والتعريفات"[١٦]. ووردت ردود من ١٤٢ بلدا. وتضمنت هذه الدراسة ١٥٦ بندا بشأن ممارسات جمع البيانات فيما يتصل بأربعة وستين بندا توجد لها مبادئ توجيهية دولية. وتنقيحات واستكمالات التوصيات تتيح فرصة أخرى لقيام الخبراء الوطنيين، الذين يحضرون اجتماعات أفرقة الخبراء التي تنعقد لهذا الغرض، بالمشاركة في التقييم التقني للتوصيات وتوفير تغذية مرتدة بشأن استخدامها.

٣٥ - وواصلت الشعبة، بناء على طلب اللجنة، استعراض تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣[١٧]. وفي عام ١٩٩٥، أكمل تحقيق أولي عن حالة التنفيذ بناء على المعلومات الواردة من الدول الأعضاء إلى اللجان الإقليمية. وتضمن التحقيق دراسة استقصائية للخطط القطرية المتعلقة بتنفيذ حسابات نظام الحسابات القومية وتقديرا للخدمات ومجالات المساعدة اللازمة للاضطلاع بتنفيذ ناجح. وقد أرسل هذا التقييم الذي أجرته شعبة الإحصاءات إلى اللجان الإقليمية لتقديره، وعند الانتهاء من ذلك، سيساعد هذا التقييم في تحديد الاستراتيجيات الأقاليمية والإقليمية والعالمية المتعلقة بالتعاون التقني الموفر لدعم تحسين القدرات فيما يتصل بجمع إحصاءات الحسابات الوطنية.

جيم - الخدمات المؤتمرية

١ - الخدمات المقدمة للهيئات الإحصائية الحكومية الدولية

٣٦ - زُودت اللجنة الإحصائية بخدمات مؤتمرية، في صورة تقارير وخدمات موضوعية للاجتماعات. وتتضمن التقارير تقارير عن مواضيع إحصائية فنية ومذكرات من الأمين العام وتقارير لفرق العمل وأفرقة الخبراء التي شكلتها اللجنة. والوحدات الإحصائية باللجان الإقليمية تضطلع بخدمات مؤتمرية مماثلة بالنسبة للجان الإحصائية التابعة للجانها.

٢ - الخدمات المقدمة لسائر المداولات الدولية

٣٧ - تقوم شعبة الإحصاءات، على نحو منتظم، بتوفير الخدمات اللازمة للجنة الاشتراكات من خلال تزويدها سنويا بقاعدة بيانات للمجملات الاقتصادية الكبيرة ذات الصلة، تتضمن الدخل القومي ورصيد الدين القومي ومدفوعات الديون[١٨] فيما يتصل بجميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٨٥ وعلى صعيد السنوات العشر الماضية على الأقل[١٩]. وتتولى الشعبة تكملة البيانات الرسمية المقدمة لها من الوكالات الإحصائية الوطنية بتقديرات للبيانات من وضع الشعبة فيما يتعلق بتلك البلدان والسنوات التي لم يرد ذكرها في قاعدة البيانات الرسمية، كما أنها تحول كافة مواد البيانات الواردة بالعملات الوطنية إلى تقديرات بدولارات الولايات المتحدة، وكذلك تساعد اللجنة بشأن المشاكل المنهجية من قبيل مفاهيم الدخل ومعدلات تحويل العملات[٢٠]. وقد وضعت الشعبة "معدلات صرف خاصة مكيفة حسب الأسعار" من أجل اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الشعبة خدمات استشارية فنية مخصصة للفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة وكذلك للجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة.

٣٨ - وهناك مجال جديد آخر للخدمات المقدمة للهيئات الحكومية الدولية، ويتمثل هذا المجال في الآثار الإحصائية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة بشأن القضايا الاجتماعية، مما يرد وصفه في الفقرات ٥٠ إلى ٥٤ أدناه.

دال - تجهيز البيانات

١ - تكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات

٣٩ - تحتفظ شعبة الإحصاءات بغالبية ملفات بياناتها في مركز الحوسبة بنيويورك. وهذه البيانات مجمّعة من خلال الاستبيانات التي قدمت إلى الحكومات أو من خلال المصادر الرسمية المنشورة والأشرطة الممغنطة والقريصات. وبالإضافة إلى ملفات البيانات هذه، تتلقى الشعبة ملفات بيانات تشمل إحصاءات مالية دولية من صندوق النقد الدولي، وإحصاءات عن الطيران المدني من منظمة الطيران المدني الدولية، وإحصاءات عن التجارة الزراعية الدولية من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وجداول للديون العالمية من البنك الدولي. ويحتفظ بملفات البيانات هذه في حاسوب ديويورك الكبير، وتجري تكملتها باستخدام مجموعة متنوعة من برامج الحاسوب الرئيسي "الموروثة" التي يرجع تاريخها إلى أوائل الستينات. وقد وضع نظام الأمم المتحدة للمعلومات الإحصائية في السبعينات، وهو يستخدم الآن بشكل أساسي في استرجاع ونشر هذه البيانات في جداول ذات تكوين ضوئي من أجل منشورات الأمم المتحدة المتكررة.

٤٠ - والتطبيقات الرئيسية في مجال تجهيز البيانات والجدولة سبق وضعها منذ ١٥ عاما بالحاسوب الكبير. وقد تعرضت للقدم والقابلية للتلف ومن الصعب صيانتها. وثمة عدد كبير من الموظفين يستخدم حواسيب شخصية لأداء مهام الإنتاج. وقد ترتب على ذلك وجود مزيج من النظم "الموروثة" المترابطة، وإن

كانت غير ملائمة، بالحاسوب الكبير ووجود تطبيقات كثيرة أيضا بالحواسيب الشخصية، ولكن هناك صلات ضئيلة فيما بينها. وهناك حاجة إلى إطار أكثر اتساقا يتضمن تصميما من الأجهزة التابعة/وحدات الخدمة يمكن له أن يواصل الاستفادة من مرونة وكفاءة برامج الحواسيب الشخصية، وأن يشرك هذه الحواسيب الشخصية في قاعدة للبيانات تمكّنها من تقاسم البيانات وإتاحتها للمستعملين الخارجيين.

٤١ - وقد قامت إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بوصفها الوحدة الرائدة في مجال المعلومات الاقتصادية والاجتماعية داخل أمانة الأمم المتحدة، وفي إطار التعاون مع اللجان الإقليمية، بالشروع في استحداث نظام للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية يشمل جمع البيانات وتجهيزها وتخزينها وتبادلها وتوزيعها على المستعملين[٢١]. وإنشاء هذا النظام يحظى باهتمام كثير من الجهود المبذولة في الوقت الراهن من أجل استكمال وتحديث الأنشطة الإحصائية الدولية.

٤٢ - وقامت فرقة عمل، سبق تشكيلها في إطار استعراض الكفاءة، بدراسة الخطط المتعلقة بهذا النظام، واستنتجت أنه سيصبح بمثابة المجال الرئيسي والميدان المشترك لإعمال قواعد البيانات في المستقبل وتطويراتها في الإدارة وفي شعبة الإحصاءات التابعة لها، وأنه "سوف يتطلب الاضطلاع باستعراض دقيق لكافة هياكل البيانات القائمة والمتطلبات المستقبلية للشعبة". وأوصت فرقة العمل بـ "مراجعة هيكل قواعد البيانات الأساسية المقترحة من قبل جميع الفروع قبل اعتمادها كمعايير لهذا النظام".

٤٣ - واستحداث هذا النظام يتطلب إعادة تشكيل مسار العمل، وتعيين موظفين جدد لديهم مهارات مختلفة، وحيازة تكنولوجيات، وإعادة تدريب الموظفين القدامى والجدد.

٤٤ - وبحثت استعراضات الكفاءة في اللجان الإقليمية قضايا تحسين واستكمال تكنولوجياتها المتصلة بالمعلومات واستخدام شبكة "انترنت" كوسيلة لتوفير الوصول إلى قواعد بياناتها. ومع هذا، فالنهج في هذا المجال مختلفة. فمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا، يشدد على الآثار التنظيمية لتكنولوجيات المعلومات بالنسبة للمكتب الإحصائي الوطني. واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد اضطلعتا بمشاريع لكفاءة تكنولوجيا المعلومات من أجل تحسين إدارة المنشورات، بما فيها تبسيطها واستكمال القوائم البريدية والترشيد الشامل لعملية التوزيع. واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قد بدأت في توزيع إحصاءات قوة العمل لديها على قريصات، وهي تقوم باستكشاف الموارد اللازمة لإنشاء مركز للمعلومات يمكن الوصول إليه من جانب المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة[٢٢].

٢ - الخدمات المباشرة

٤٥ - أتاحت التغييرات التكنولوجية في مجال تجهيز ونشر المعلومات الوصول إلى قواعد البيانات الإحصائية، مما يعني أنها هيأت أيضا الطلب على هذه القواعد. وتوجد قاعدتا البيانات المتصلة

ب "الحولية الإحصائية" و "النشرة الشهرية للإحصاءات"، إلى جانب قاعدة بيانات الحواسيب الشخصية المتصلة بالمؤشرات والإحصاءات المتعلقة بالمرأة، في صيغ قابلة للقراءة آليا من قبيل الأقراص المدمجة المستخدمة كذاكرة قراءة فقط.

٤٦ - وتحتفظ الشُعبة أيضا بقاعدة بيانات تجارة السلع في مركز الحوسبة الدولي بجنيف. ويجري استكمالها على أساس أسبوعي. وثمة اتصال بقاعدة بيانات تجارة السلع هذه بجنيف من جانب منظمات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والبعثات الدائمة بمكتب الأمم المتحدة بجنيف والبعثات الدائمة بنيويورك واللجان الإقليمية تستطيع الوصول إلى هذه القاعدة عن طريق مركز الحوسبة بنيويورك.

٤٧ - وقاعدة بيانات "النشرة الشهرية للإحصاءات" ما فتئت متوفرة، على أساس تجريبي في موقع بشبكة "وب" يمكن الوصول إليه على الصعيد العالمي من خلال شبكة "انترنت". ومواقع "وب" تتضمن أيضا معلومات بشأن المنشورات المتاحة في صيغة قابلة للقراءة آليا، إلى جانب معلومات أخرى عن مصادر البيانات الإحصائية الدولية ومدى توفر هذه البيانات. وخلال فترة تجريبية امتدت ستة أشهر (من أيار/مايو حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢)، قام ٢ ٢٩٧ من المستعملين من ٨١ بلدا بالتسجيل في موقع هذه النشرة بشبكة "وب" (انظر الجدول ٢). وقد حدث هذا في الوقت الذي تم فيه في عام ١٩٩٤ طلبان مخصصان يتعلقان بموجزات مكيفة من قاعدة البيانات هذه، كما تمت أربعة طلبات في كل من عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

الجدول ٢ - خصائص مستعملي النشرة الشهرية المباشرة للإحصاءات

المنطقة الجغرافية	عدد البلدان	عدد الاستفسارات	نوع المستعملين	النسبة المئوية للاستفسارات
أمريكا الشمالية	٢	١ ٣٨٩	الهيئة التجارية	٢٦
			الحكومات	٨
أوروبا	٣٣	٤٤٧	المنظمات غير الحكومية أو التي لا تستهدف الربح	١١
آسيا	١٧	٢٨٧	وسائط الإعلام	٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٢	١٤٦	الطلبة	٢٧
			المكتبات العامة أو المكتبات الجامعية	١٠
أفريقيا	٧	٢٢	المستعملون الآخرون	١٧
	٨١	٢ ٢٩١		١٠٠

المصدر: شُعبة الإحصاءات.

٤٨ - وقد أدى موقع هذه النشرة الشهرية بشبكة "وب" إلى نشر المعلومات على أساس جغرافي واسع النطاق، وإلى إبراز مستوى من الاهتمام يشير إلى احتمال وجود طلب عالمي كبير على البيانات المباشرة. ولا توجد معلومات قابلة للمقارنة بشأن مستعملي المنشورات. والطلبات المخصصة المتعلقة بالبيانات المكيفة بقاعدة بيانات التجارة تتم بنسبة ٩٥ في المائة تقريبا من أمريكا الشمالية، و ٤ في المائة من أوروبا، و ١ في المائة فقط من بقية العالم، وذلك بالقياس إلى ٢٠ في المائة فيما يتصل بتجربة الوصول المباشر. ومن شأن طريقة نشر المعلومات هذه، وهي طريقة ذات تقنية متطورة، أن تبدو بالتالي كما لو كانت طريقة عادلة، وأن تبدو في المستقبل القريب، بل واليوم، أكثر الطرق عدلا.

هاء - الخدمات المكيفة حسب طلب المستعملين

١ - الموجزات المكيفة المستخرجة من قواعد البيانات

٤٩ - قامت شُعبة الإحصاءات على نحو تقليدي بالاستجابة للطلبات المخصصة المتعلقة بتوفير معلومات مكيفة حسب الطلب والمقدمة من مستعملين تجاريين خاصين وباحثين ووكالات حكومية. وتفيد الإيرادات المتحصلة من هذه الخدمات المكيفة (والتي تناهز ٠٠٠ ٤٠٠ دولار سنويا) والمبيعات المخصصة من النواتج المتروءة آليا، مثل نسخ الملفات المسجلة على قريصات وشرائط ممغنطة، لحساب الإيرادات الاحصائية مقابل تحمل تكاليف توفير الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، توفر منشورات الأمم المتحدة دعما، على أساس مخصص بالنسبة لكل مشروع، من إيرادات مبيعات المنشورات من أجل استحداث منتجات الكترونية، من قبيل الأقراص المدمجة التي تستخدم كذاكرة قراءة فقط والخدمة المباشرة للنشرة الشهرية للإحصاءات بشبكة "انترنت". ومن بين كافة الطلبات المخصصة المولدة للإيرادات (٣٠٠ - ٤٠٠ سنويا)، تتعلق نسبة ٧٥ في المائة بالإحصاءات التجارية، وهذه النسبة تحقق أيضا ما يزيد عن ٩٥ في المائة من الإيرادات. وثمة بعض من الإيرادات الإضافية كذلك يتحقق بالنسبة لحساب إيرادات مبيعات ومنشورات الأمم المتحدة من خلال التراخيص التعاقدية التي توفر إيرادات من إيرادات الاتاوات فيما يتصل بحقوق استنساخ مواد من منشورات الأمم المتحدة الإحصائية. وهناك عدد كبير أيضا من الطلبات المخصصة المتصلة بالمعلومات، حيث يجري تناولها من جانب كافة فروع الشُعبة عن طريق الهاتف والإبراق التصويري والرسائل، مع تقديم معلومات محدودة بدون مقابل.

٢ - متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة

٥٠ - في السنوات الأخيرة، قامت مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية بإعطاء مزيد من التركيز والأولوية لموضوع توفر الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية القابلة للمقارنة من أجل استخدامها في التقييم التحليلي. وقد أدى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى توليد طلب جديد على استحداث وتوحيد مفاهيم وطرق المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، ومؤشرات التنمية المستدامة. وجدول أعمال القرن ٢١ يدعو إلى استحداث وتنفيذ هذه المفاهيم من أجل توفير المعلومات اللازمة لصياغة سياسات واستراتيجيات بشأن التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي. وتوجد حاجة، بالإضافة إلى ذلك،

لتحسين قدرة المجتمع الدولي على قياس الأثر البيئي للنشاط الإنساني، والنفقات المتصلة بالبيئة. وقد قامت شُعبة الإحصاءات التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، هي وشُعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، بتشكيل فرقة عمل مشتركة لاستحداث مؤشرات بيئية يجري استخدامها في رصد التقدم المحرز في مجال بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

٥١ - وفي الإحصاءات الاجتماعية، أدت برامج عمل المؤتمر المعني بالسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة إلى توليد طلبات على استحداث مؤشرات اجتماعية لرصد الاتجاهات السائدة في المجالات ذات الأهمية الاجتماعية.

٥٢ - وقام فريق من الخبراء، وهو فريق تابع للجنة الإحصائية، باستعراض الآثار الإحصائية لهذه المؤتمرات الأخيرة[٢٣]، واقترح أن يعمد كل بلد إلى تجميع مجموعة بيانات اجتماعية وطنية دنيا، وقائمة مؤشرات ذات صلة مباشرة بالمواضيع السياسية الخمسة ذات الأهمية العالمية الواسعة النطاق المنبثقة عن برامج عمل المؤتمرات الأخيرة[٢٤]. واقترح الفريق العامل أيضا أن تتولى شُعبة الإحصاءات وضع استبيان نموذجي يتم استخدامه من جانب اللجان الإقليمية في جمع ردود كل من البلدان الأعضاء، وتحديد القدرات والبيانات المتاحة، وتقييم احتياجات الدول الأعضاء، بهدف تعزيز القدرة الوطنية فيما يتصل بإنتاج وتحليل ونشر بيانات المجموعة الدنيا[٢٥]. وأوصى فريق الخبراء أيضا بإلغاء فرقة العمل المعنية بقياس الفقر، حيث استنتج كذلك أنها غير مهيأة لوضع معايير لقياس الفقر[٢٦].

٥٣ - وقام الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق باستعراض اقتراحات فريق الخبراء، ووافق على ما خلصت إليه فرقة العمل من نتيجة مفادها أنه ليس من وظيفة اللجنة الإحصائية أن تضع معايير دولية لتعريف الفقر، ولكنه أوصى بأن تعمد اللجنة إلى تشكيل فريق معني بإحصاءات الفقر، على أن يتألف من خبراء البلدان والخبراء المناسبين من الهيئات الدولية، على النحو المقترح من قِبَل فريق الخبراء المعني بالآثار المترتبة في مجال الإحصاءات على المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا[٢٧]. وستعمل البرازيل كرئيسة لفريق الخبراء، وستعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها أمانة له. وهناك اتفاق عام بشأن ضرورة الاضطلاع بمشاركة نشطة من جانب أفرقة خبراء من بين المكاتب الإحصائية القطرية في وضع تعريفات ومعايير للقياس بشأن الظواهر الاجتماعية المعقدة، وكذلك في وضع نظم للتصنيف في مجال القضايا الاقتصادية الحرجة والبيئية. وتتوخى شُعبة الإحصاءات حدوث مشاركة فعالة من خبراء البلدان، لا باعتبار ذلك ضرورة عملية فحسب، بل باعتباره أيضا فرصة لتيسير تبادل المعلومات المتصلة بالتجارب والبحوث فيما بين البلدان. ووافق الفريق العامل أيضا على اقتراح فريق الخبراء المعني بالإحصاءات الاجتماعية بعقد حلقة دراسية معنية بإحصاءات الفقر بمقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورحب بما عرضته اللجنة بأن تعمل بوصفها أمانة لهذه الحلقة وباستضافتها لها في عام ١٩٩٧. وسوف تعتمد اللجنة على تعاون سائر اللجان الإقليمية في الإعداد لهذه الحلقة. وستُعقد الحلقة، هي وأول اجتماع لفريق الخبراء المعني بإحصاءات الفقر، في سنتياغو في أيار/ مايو ١٩٩٧.

٥٤ - وقامت الشُعبة بدمج الآثار الإحصائية لبعض المواضيع المتصلة بالسياسات العامة، ولا سيما السكان والتنمية ومركز المرأة، في تنقيحات التوصيات الدولية المتعلقة بتعداد السكان والإسكان والمبادئ التوجيهية والكتيبات الخاصة بجمع البيانات. وفي إطار الدعم المقدم لمداولات ومتابعات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، قامت الشُعبة، بمساندة مالية من صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتجميع قاعدة بيانات إحصائية بشأن المرأة، وهي منشورة في قرص مدمج يعمل كذاكرة قراءة فقط، وكانت أساسا لمنشور عنوانه "عالم المرأة في عام ١٩٩٥: الاتجاهات والإحصاءات". وبدأت الشُعبة أيضا في تجميع قاعدة بيانات تحليلية تتعلق بالقائمة الدنيا الأولية للمؤشرات الاجتماعية، وذلك من المعلومات الإحصائية المتوفرة في قاعدة بياناتها. وطلب الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق إلى الشُعبة أن تعمل مع اللجان الإقليمية على وضع ترتيبات لإجراء دراسات رائدة في كل منطقة عن توفر ونوعية الإحصاءات التي تستدعيها مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا، وأن تقدم تقريرا لربط النتائج الإقليمية وتحديد آليات ونهج الإبلاغ التي يمكن أن تكون ذات فائدة في جميع المناطق[٢٨].

٣ - الخدمات المكيفة حسب الطلب في إطار سياسي إقليمي

٥٥ - قامت أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باستعراض الاحتياجات إلى المعلومات لدى صانعي السياسات في المنطقة، باعتبار ذلك إطارا لتشجيع وصول المستعملين إلى نواتج وخدمات اللجنة. وقد استخدمت هذه الاعتبارات، كمبادئ توجيهية بشأن توقع احتياجات المستعملين. وكانت هذه: إدخال تحسينات في اقتصاد المنطقة؛ والقيام على نطاق واسع بالأخذ بإصلاحات متفاوتة الكثافة؛ والتعاون مع البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية.

٥٦ - وفي ضوء التحسنات التي طرأت على الاقتصادات في المنطقة، توقعت شعبة الإحصاءات التابعة للجنة ظهور طلب أقوى على المعلومات التي تساعد في رصد وتصميم سياسات وطنية بشأن القضاء على الفقر. وبغية الوفاء بهذه الحاجة المتوقعة، قامت الشعبة بتجميع البيانات التحليلية من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وباستكمال مصارف البيانات الاجتماعية التي لديها من شتى المصادر الأخرى. وقد أدى هذا إلى انخفاض التأخر الزمني في الإحصاءات الاجتماعية بشكل واضح، وأيضا إلى الزيادة والتوفر الموقوت للبيانات الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة المستخدمة في انتاج "الصورة الاجتماعية لأمريكا اللاتينية" في عام ١٩٩٥.

٥٧ - وتوقفت اللجنة أيضا، عند قيامها باستعراض احتياجات المستعملين إلى المعلومات، زيادة الطلب على المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل التي ستحتاجها البلدان من أجل رصد مدى إنجاز أهداف إصلاح السياسات العامة. ولهذا الغرض، أنشئت قاعدة بيانات لهذه المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل فيما يتصل بثمانية بلدان، ويضطلع بصيانتها في الوقت الراهن. وهي تشكل مسؤولية مشتركة بالنسبة للجنة والمكاتب الوطنية ذات الصلة. ومن المزمع لدى اللجنة أن توسع نطاق قاعدة البيانات هذه حتى تشمل جميع

بلدان المنطقة. وهي توزع في الوقت الراهن من خلال قريصات ونشرات فصلية تتضمن عروضا مقارنة للمؤشرات الرئيسية المتصلة بالبلدان الثمانية المشاركة ومؤشرات مختارة بشأن الاقتصاد الدولي. وكذلك شرعت اللجنة في الاضطلاع بجهد مشترك مع وزارة التخطيط بشيلي للمساعدة في نشر نتائج الاستقصاءات الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية، مما تقوم به حكومة شيلي منذ عام ١٩٨٥. وتعمل الشعبة أيضا على نحو وثيق مع المعهد الوطني لعلوم الإحصاء والجغرافيا والمعلومات بالمكسيك، وذلك بشأن القيام بأسلوب مشترك بإعداد تقديرات للفقر، مما يجري نشره في حلقات تدريبية سنوية لدى بلدان المنطقة. وثمة توسيع لنطاق هذا الجهد في الوقت الراهن بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي.

٥٨ - وقام فريق عامل معني بالاتجاهات والأولويات الاستراتيجية لبعثات اللجنة الاقتصادية لأوروبا لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف بإعداد مشروع خطة عمل[٩] كيما تعتمده اللجنة في دورتها الثانية والخمسين في شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٧. وفي مجال الإحصاءات، تتوخى هذه الخطة توحيد ثلاثة أنواع من الخدمات: أولها، الخدمات المقدمة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية في منطقة اللجنة من خلال تنفيذ برنامج عمل مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين؛ وثانيها، جمع الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأساسية وسائر الإحصاءات المتصلة بمنطقة اللجنة من أجل استعمالها في "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا" وتوزيعها على الدول الأعضاء والدوائر الأكاديمية والقطاع التجاري الخاص. وسيعالج نوع ثالث من الخدمات الظروف الخاصة التي تكتنف البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في ميدان الإحصاءات، عن طريق الخدمات الاستشارية الإقليمية وأنشطة المساعدة التقنية.

واو - المنشورات

١ - التواتر والأنواع

المنشورات المتكررة:

٥٩ - تركز البرامج الإحصائية في الوقت الراهن، إلى حد كبير، على تجميع البيانات الإحصائية من أجل استخدامها في المنشورات الإحصائية المتكررة. وخلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، صدر ١٧ عددا من المنشورات المتكررة، ثمانية على أساس سنوي وواحد كل سنتين (بمتوسط يبلغ ١ ٠٠٠ صفحة لكل منها)، إلى جانب ثمانية أعداد من منشور فصلي واحد (٢٠ صفحة في كل عدد)؛ و ٢٤ عددا من منشور شهري واحد (٣٢٠ صفحة في كل عدد) - بمتوسط يصل إلى حوالي ٢٠ مجلدا وأربعة منشورات صغيرة في السنة - إلى جانب ثلاثة أقراص مدمجة تستخدم كذاكرة قراءة فقط وقريص واحد.

المنشورات غير المتكررة:

٦٠ - تستخدم المنشورات غير المتكررة في توزيع الدراسات والاستقصاءات المنهجية لأفضل الممارسات الوطنية، كيما يستخدمها الإحصائيون الحكوميون والمهنيون. وتشمل المنشورات غير المتكررة موجزات للإحصاءات والمبادئ التوجيهية المنهجية الأولية المتعلقة بجمع البيانات، التي تنتج من أجل مجابهة احتياجات الجمهور العام والمجتمع البحثي الدولي أو من أجل نشرها عند حلول مناسبات بعينها.

المنشورات التحليلية:

٦١ - كان إعداد منشور "المرأة في العالم: اتجاهات وإحصاءات" (١٩٩٣ ، ١٩٩٥) نتيجة تعاون مستدام كبير مع المستعملين الذين حددت احتياجاتهم عرض الإحصاءات واختيار تجميعاتها. وقد تطلب هذا تفاعلا مكثفا مع المستعملين من أجل مساعدتهم في توضيح احتياجاتهم وفق المفاهيم الإحصائية التشغيلية. ويغطي منشور "الصورة الاجتماعية لأمريكا اللاتينية"، الذي أنتجته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ما يقرب من ٢٠ موضوعا مختلفا، ويتألف كل فرع من موجز يحدد النتائج الرئيسية، وتتبع ذلك مناقشة مقيدة وجداول إحصائية ورسوم بيانية. وقد أسهم في هذا المنشور كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ومن جراء تواضع الموارد المتوفرة لمختلف البرامج الفرعية، تقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بجمع بعض مواردها المتصلة بحيازة البيانات مع الموارد المتصلة بالدراسات التحليلية؛ وقد تعاونت شعبة التنمية الاجتماعية مع شعبة الإسقاطات الإحصائية والاقتصادية في انتاج منشور "الصورة الاجتماعية لأمريكا اللاتينية". وقد تبين من استعراض للمنشورات الإحصائية لدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن المنشورات التي تعرض تحليلات نصية تتسم بمزيد من الشعبية بالقياس إلى سائر المنشورات، وإن هناك مزيد من الطلب على التحليل.

٦٢ - وفي بعض الحالات، تصدر منشورات إحصائية متخصصة تتسم بانخفاض المبيعات في صورة منتجات قابلة للقراءة آليا: الشرائط والقريصات والبطاقات الدقيقة. وهذه المنشورات الالكترونية تتضمن مجموعات تاريخية ومعلومات إضافية، وهذه غير واردة في المنشورات المطبوعة المناظرة. وبدأت الشعبة في الاضطلاع بالنشرة الشهرية للإحصاءات على صفحة "وب" بشبكة "انترنت"، وأضافت وصولا مباشرا مجانيا إلى المشتركين في منشورات هذه النشرة. وهذه الصيغ الالكترونية من المنشورات الإحصائية تتيح للمستعملين انتاج جداول وفق طلباتهم دون التعرض للمهمة المملة المتمثلة في إعادة إدخال البيانات.

٦٣ - وتستخدم الإحصاءات التي تجمعها اللجان الإقليمية في انتاج الحوليات الإقليمية والموجزات الدورية للإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والاستقصاءات، والدراسات الاقتصادية والاجتماعية التحليلية. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا بانتاج منشورات متكررة بشأن التجارة الخارجية. وكذلك تنشر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا منشورات دورية بشأن الحسابات الوطنية، في حين أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تدرج هذه الإحصائيات في مجموعاتها الإحصائية العادية. وتقوم شعب الإحصاءات لدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتجميع بيانات بشأن مجموعة من الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، ويدرج كثير منها في "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا" و "النشرة الاقتصادية لأوروبا"، اللتين تنشرهما شعبة التحليلات والمشاريع الاقتصادية لدى اللجنة. وثمة إحصاءات أخرى عديدة تدرج في حولية اللجنة المسماة "الاتجاهات في أوروبا وأمريكا الشمالية". وتقوم شعب أخرى لدى اللجنة بتجميع ونشر إحصاءات عن الحراجة والمواد الكيميائية والنقل والاستثمار الأجنبي والمباشر ومجالات أخرى. وقد استعرضت المنشورات الإحصائية للجنة، على نحو متعمق، مما أدى إلى تخفيض أعدادها وإدراج نص تحليلي بالكثير مما بقي منها.

٦٤ - واللجان الإقليمية الخمس وشعبة الإحصاءات قد قامت، مع بعضها، بانتاج ١٦٦ منشورا تتضمن ١١٨ منشورا إحصائيا متكررا خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

٢ - التوزيع والمبيعات

٦٥ - توزع المنشورات الإحصائية المتكررة وغير المتكررة التي تصدرها شعبة الإحصاءات بالمجان على البعثات الدائمة والوزارات الأجنبية وجهات متلقية رسمية أخرى بناء على قوائم بريدية محفوظة لدى مكتب خدمات المؤتمرات بالأمانة العامة، كما أنها توزع على المكاتب الإحصائية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات التي تساعد الشعبة في جمع أو تحليل البيانات بناء على قوائم بريدية محفوظة لدى الشعبة. ويتحدد إجمالي الأعداد المطبوعة من المنشورات على يد مجلس المنشورات من خلال المشاورات مع الإدارة من قبل قسم المبيعات والتسويق، إدارة شؤون الإعلام، بناء على احتمالات المبيعات والاحتياجات المتعلقة بالتوزيع الرسمي. وتودع المنشورات أيضا في ٧١ من مراكز الأمم المتحدة للإعلام و ١٤٢ من المكتبات الوديعة الوطنية و ١٤٧ من البلدان[٣٠]. وتتلقى هذه المكتبات الوديعة المنشورات بالمجان أو مقابل سداد اشتراك إسمي. ويجوز الجدول ٣ التوزيع ومتوسط الأعداد المطبوعة والتوزيع المجاني وتوزيع المبيعات للمنشورات المتكررة وغير المتكررة والمنشورات التحليلية في عام ١٩٩٥. والأرقام الواردة به تعد أرقاما نموذجية بالنسبة للنمط السائد في السنوات الأخيرة.

الجدول ٣ - متوسط التوزيع المجاني والمبيعات للمنشورات الإحصائية الصادرة عن شعبة الإحصاءات في عام ١٩٩٥ (متوسط كل منشور)

	الأعداد المطبوعة	التوزيع المجاني		المبيعات في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦
	(جميع اللغات)	القائمة الرسمية	قائمة الإدارات	
المنشورات المتكررة				
ثماني حوليات	٤ ١٨٧	١ ٢٧٥	٦٢٩	٢ ٠٦٨
الحولية الشهرية للإحصاءات[أ]	٤ ٨٠٠	٧٥٧	٣٢٥	١ ٦٢٥
الإحصاءات السكانية والحيوية (فصلية)[أ]	٤ ٨٠٠	٧٥٧	٣٢٥	٤٣٦
موجزان	٢ ٣١٠	١ ٤٠٥	١ ٤٥٠	٢٩٤
المنشورات غير المتكررة				
أربع دراسات منهجية	٦ ٤٦٧	٢ ٢٤٨	١ ٨٧٥	٥٥٧
نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣	١٦ ٤٣٠	١ ٩٣٠	٢ ٤٥٠	٧ ١٥٦
المنشورات التحليلية[ب]	٥٦ ٩٠٢	٩ ١٤٣	٤ ٨٣٢	٩ ٠٢٣

المصادر: قسم مراقبة الوثائق، مكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، وقسم المبيعات والتسويق، إدارة شؤون الإعلام.

(أ) مبيعات بالاشتراكات فقط.

(ب) منشور واحد (المرأة في العالم، ١٩٩٥: اتجاهات وإحصاءات).

٦٦ - وكانت مبيعات ١١ من المنشورات البالغ عددها ١٨ أقل من ٥٠٠ ١ نسخة للعدد الواحد. ويجري في الوقت الراهن إلغاء منشور واحد منها. وكانت هناك مبيعات تزيد عن ٠٠٠ ١ نسخة بالنسبة لخمسة منشورات فقط. وقد صدر اثنان من هذه المنشورات عند حلول مناسبتين معينتين: إقرار نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وانعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. والمبيعات المرتفعة نسبيا لهذين المنشورين - ٧ ١٥٦ و ٩ ٢٠٣ نسخة على التوالي - تشير إلى أهمية تخطيط توقيت النشر في نفس موعد المناسبات الرئيسية. وقد يتعين على الشعبة أن تخطط للمزيد من منشوراتها المتكررة حتى تصدر مع حلول موعد المناسبات الرئيسية ذات الصلة.

٦٧ - وتحقق الأمم المتحدة بالفعل إيرادات متواضعة من منشورات المبيعات، ولكنها لا تقوم بتحليل الدخل المتأتي من كل منشور أو تكاليف انتاجه. وحتى في إطار عدم الاضطلاع بأي تحليل للربحية، فإن من الواضح من أرقام الأعداد المطبوعة والمبيعات الواردة بالجدول المذكور أعلاه، أن ثمة منشورات قليلة جدا هي التي لها قيمة تجارية. ومع هذا، فإن الأمم المتحدة لها مصلحة قوية، لا تمت بصلة للناحية التجارية، في استمرار نشر بعض الوثائق المرجعية الأساسية.

٦٨ - والمعلومات المتصلة بالمبيعات الفعلية والتوزيع حسب الإدارات والتوزيع الرسمي محتفظ بها على نحو منفصل لدى ثلاث وحدات تنظيمية: قسم التسويق والمبيعات، إدارة شؤون الإعلام، وقسم مراقبة الوثائق، مكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. ولا توجد وحدة مسؤولة عن تهيئة صورة مجمعة كاملة للتوزيعات والمبيعات الفعلية، ومن ثم، فإن هذه الصورة غير متوفرة. وليس بوسع الإدارة بالتالي أن تقوم على نحو دوري باستعراض أرقام التوزيع والمبيعات المتعلقة بمنشوراتها. ومن واجب قسم التسويق والمبيعات أن يقوم بتجميع تقارير دورية عن توزيع المنشورات ومبيعاتها وأنماط المستعملين.

٣ - تقييم المضمون والتغطية والنوعية

٦٩ - في شباط/ فبراير ١٩٩٣، عقدت شعبة الإحصاءات اجتماعا لفريق خبراء يتألف من ١٠ خبراء ومسؤولين إحصائيين من سبع وكالات تابعة للأمم المتحدة، بهدف تقييم مضمون وتغطية "الحولية الإحصائية" و "النشرة الشهرية للإحصاءات" لدى الأمم المتحدة. ولاحظ فريق الخبراء، في استعراضه، أن هناك تفصيل لا ضرورة له بكل من الحولية والنشرة: فثمة ١٤٠ جدولا تتعلق بـ ٢٠٠ بلد أو منطقة بالعالم كانت واردة في الطبعة السابعة والثلاثين (١٩٩٣) من الحولية. وكان هناك اختزال كبير في الطبعة الأربعين (١٩٩٥) من الحولية إلى مستوى ٨٣ جدولا. وقد نفذت تقريبا جميع توصيات فريق الخبراء بشأن التنظيم والعرض وتغطية المواضيع.

٧٠ - وفي المقرر سين (د - ٤٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، طلبت اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين أن يضطلع بشكل دوري بتقييم مدى نفع وتأثير المنشورات الإحصائية

للجنة. وقد خلص المؤتمر إلى نتيجة مفادها أنه ينبغي تقييم المنشورات الإحصائية للجنة على مستويات عديدة: (أ) ينبغي أن تستحدث معايير لتقرير ما إذا كان ينبغي، أو لا ينبغي، نشر بيانات بعينها؛ (ب) عند وضع سياسة لتوزيع البيانات أو نشرها، يجب أن تراعى كافة الخيارات المتاحة تقنيا؛ (ج) يتعين تحديد صيغة نشر بيانات بعينها؛ (د) تطبق النتائج المنبثقة عن المستويات الثلاثة الأولى على برنامج المنشورات الحالي؛ (هـ) توضع آلية تتيح رصد الجوانب ذات الصلة لسياسة التوزيع والنشر باللجنة[٣١]. وفيما يتصل بالمعايير الواجبة التطبيق عند البت بشأن التوزيع، لاحظ المؤتمر أنه ينبغي التأكد من الحاجة إلى البيانات، كما ينبغي إثبات الاستخدام المحتمل أو الفعلي لهذه البيانات. وبالتالي، فإن الاستخدام الفعلي للمنشورات المطبوعة يجب أن يتعرض للدراسة على نحو منتظم[٣٢].

٧١ - ولقد استنتج الفريق العامل، الذي شكله المؤتمر من أجل استعراض المنشورات الإحصائية لدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أن "نطاق استعمال الإحصاءات الدولية ضئيل إلى حد ما في معظم الحالات" وأن "المنشورات الإحصائية التي تتضمن تحليلا نصيا أكثر رواجا من غيرها وأن هناك مزيد من الطلب على التحليل". واقترح المؤتمر: زيادة استعمال الدراسات الاستقصائية لمنشورات اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ والاستعمال المشترك لقواعد البيانات الدولية فيما بين المؤسسات الدولية؛ وإعداد منشورات دولية مشتركة[٣٣]. وبناء على طلب المؤتمر، وفي ضوء المبادئ التوجيهية السالفة الذكر، أجرت أمانة اللجنة استعراضا داخليا منفصلا لكافة المنشورات الإحصائية باللجنة، بما فيها المنشورات الصادرة عن الشعب التقنية. ونجم عنه إلغاء سبعة منشورات، وثمة ثلاثة منشورات قيد الإلغاء. ويتعرض كثير من المنشورات الباقية لإجراءات إصلاحية كبيرة من خلال إلغاء أو دمج الجداول وتقديم نصوص تحليلية[٣٤].

٤ - تقييم وعي المستعملين واحتياجاتهم

٧٢ - لا توجد سوى معلومات ضئيلة جدا بشأن هوية واحتياجات المستعملين، أو الاستعمال الفعلي، فيما يتصل بالمنشورات الإحصائية للأمم المتحدة من جانب أي من المستعملين المستهدفين، بما في ذلك الحكومات. ومع ذلك، فموظفو شعبة الاحصاءات يقومون بالتقاط المعلومات المتعلقة بالمستعملين واحتياجاتهم، وبأهمية المنشورات واستخداماتها، من الاتصالات المهنية المخصصة مع بعض المستعملين الفعليين، ومن خلال الاستفسارات العامة. والأمر ما زال على هذا النحو بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت خلال الخمسة عشر عاما الماضية من أجل الحصول على معارف منتظمة بشأن احتياجات ونطاقات المستعملين المحتملين، مما يرد وصفه في الفقرات التالية.

٧٣ - وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ١٨٠/١٩٨١ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨١ بتأييد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق التي تقضي باضطلاع اللجنة الاحصائية باستعراض وتقييم السياسة العامة لمنشورات الاحصاءات التي تصدر منذ أكثر من ثلاث سنوات. ومن منطلق الاستجابة لذلك، عمدت اللجنة الاحصائية في دورتها الثانية والعشرين في عام ١٩٨٣ إلى استعراض وتأييد الأنشطة التي تقوم بها شعبة

الاحصاءات في مجال المنشورات، وطلبت إلى الشعبة أن تجري استعراضات دورية للمنشورات الإحصائية المتكررة وطرق تعزيز وعي المستعملين وتكييف المنشورات الإحصائية وفق احتياجات المستعملين[٣٥].

٧٤ - وفي الفقرة ١٧ من القرار ١٢/٣٨ هاء المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ بشأن مراقبة الوثائق والحد منها، وضعت الجمعية العامة مجموعة من المعايير لتوجيه الاستعراض الحكومي الدولي للمنشورات المتكررة. وكانت هذه المعايير كما يلي: (أ) مدى استفادة المستعملين النهائيين من المنشورات، كما يتبين من قياس استجابة المستعملين النهائيين أو من سجلات مبيعات المنشورات؛ (ب) الوفاء بإحدى الاحتياجات؛ (ج) ارتفاع مستوى التحليل أو البيانات؛ (د) تشجيع مبادئ وأغراض المنظمة؛ (هـ) استمرار سريان الولاية الأصلية. وفي الجزء الثالث من القرار ٢٢٧/٣٨ ألف المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، أيدت الجمعية العامة توصيات لجنة البرنامج والتنسيق التي تطالب بتحسين تحديد المستعملين المستهدفين للمنشورات المتكررة وزيادة توضيح هويتهم.

٧٥ - وفي عام ١٩٨٤، أعدت الشعبة تقريرين بعنوان "الجوانب الواسعة النطاق لسياسات النشر الخاصة بالوكالات الإحصائية"[٣٦] و "تلبية احتياجات مستخدمي الإحصاءات الدولية وتحسين نشر الإحصاءات الدولية"[٣٧].

٧٦ - وفي الدورة الخامسة والعشرين في عام ١٩٨٩، طلبت اللجنة الإحصائية مرة أخرى وضع تقرير يتضمن دراسة استقصائية للتجارب الوطنية في مجال تحسين استخدامات المنشورات الإحصائية الوطنية وتوزيعها. وقد قدم هذا التقرير إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين[٣٨] وهو يوجز عناصر الاستراتيجيات المتعلقة بزيادة وعي المستعملين، مما يشمل توعية المستعملين والاتصال بهم وتحسين المنتجات ووضع استراتيجيات للتوزيع.

٧٧ - وقام فريق الخبراء، الذي أشير إليه في الفقرة ٦٩ أعلاه، باستعراض موجز للردود المقدمة على دراسة للمستعملين، وكانت هذه الردود مدرجة في الطبعة السابعة والثلاثين من الحولية الإحصائية. وقد ورد ١٨٥ استبيانا من مجموع الاستبيانات البالغ ٠٠٠ ٨. ووافق المشاركون على أن الاستجابة المنخفضة من هذا القبيل لا يمكن لها أن تقدم إلا دلالة بالغة المحدودية لا تصلح قاعدة لاستنتاجات ذات شأن. وأشار الخبراء إلى أن اتباع إجراءات أفضل، مثل انتقاء عينة من المستعملين أو القيام باتصالات هاتفية، يمكن له أن يوفر دلالات سليمة عن تفضيلات المستعملين والعملاء.

٧٨ - وقامت الشعبة خلال عام ١٩٩٥ بالاستفادة من خدمات خبير استشاري كيما يستعرض احتياجات المستعملين وآثارها بالنسبة لتنفيذ نظام الأمم المتحدة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية، فيما يتعلق بخمسة منشورات: النشرة الشهرية للإحصاءات، وإحصاءات الحسابات القومية، والحولية الديمغرافية، وحولية إحصاءات التجارة الدولية، والحولية الإحصائية. وقد حدد تقرير الخبير الاستشاري القضايا التي تهم وتشغل المستعملين الحاليين فيما يتعلق بالمنشورات الخمسة. وكانت هذه القضايا مماثلة للقضايا التي حددها فريق للخبراء سبق انعقاده في شباط/فبراير ١٩٩٣. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ تقرير الخبير

الاستشاري أن المنتجات المقروءة آليا ليست سهلة الاستخدام إلا من قبل المستعملين ذوي التجربة الفائقة، ممن يفضلون الوصول مباشرة عن طريق الحواسيب. وغالبية المستعملين الحاليين تفضل الصيغة المطبوعة. والتحول التدريجي إلى الاسترجاع الالكتروني من المستندات الورقية، مما هو متوخى لدى نظام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية، سيتطلب مزيدا من البحوث، وأوصى الخبير الاستشاري بأن تتولى شعبة الإحصاءات "إنشاء لجنة تضم المنتجين/المستعملين لاستعراض القدرات مقابل الاحتياجات".

زاي - التعاون التقني

٧٩ - توفر شعبة الإحصاءات دعما فنيا وخدمات استشارية من أجل المشاريع الإحصائية، التي تمول من مصادر خارجة عن الميزانية والتي تقوم إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية أيضا بدور الوكالة المنفذة بالنسبة لها. وفي إطار البرنامج العادي للتعاون التقني، توفر الشعبة كذلك خدمات استشارية في مجال الإحصاءات وتجهيز البيانات ومعالجة المعلومات، فيما يتعلق بالحكومات. وتتعاون الشعبة مع الإدارة في تنفيذ كافة المشاريع الإحصائية، كما تتعاون مع شعبة السكان في المشاريع المتصلة بالسكان. وفي كلا النوعين من المشاريع الإحصائية، تحتفظ الإدارة بمراقبة الشؤون المالية والميزانية وتقوم بشراء المعدات وتوظيف الخبراء، وهي مسؤولة خلافا لذلك عن إدارة المشاريع أمام المنظمة الممولة. وتتولى شعبة الإحصاءات بدورها تخصيص موظف برنامجي وموظف فني في الشعبة بالنسبة لكل مشروع. وموظفو خدمات الدعم التقني، الذين يتلقون التمويل اللازم من صندوق الأمم المتحدة للسكان والذين يضمون ستة من الإخصائيين في مجالات منهجيات التعداد والاستقصاء والمعاينة والتسجيل المدني والنظم الإعلامية الجغرافية وتجهيز البيانات، يعملون بوصفهم موظفين فنيين فيما يتصل بالمشاريع التي يمولها الصندوق. والموظفون البرنامجيون يعتمدون كافة الإجراءات مع الموظف الفني الأساسي ورئيس دائرة التعاون التقني والإدارة.

٨٠ - ويضطلع بتقييمات المشاريع التي تقوم فيها شعبة الإحصاءات بدور الوكالة المنفذة بالتعاون مع المنظمة الممولة والبلدان المعنية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أكملت الشعبة استعراضا مكتبيا لكافة المشاريع الإحصائية الوطنية الجارية، وعددها ١١٩ مشروعا. وقيّم هذا الاستعراض ١٥ من المشاريع بوصفها مشاريع نشطة تتطلب دعما فنيا و/أو دعما إداريا؛ وذكر أن ١٥ مشروعا آخر تحتاج إلى حد أدنى من الدعم الفني؛ وأن ٩٩ مشروعا قد استكملت مؤخرا أو حولت إلى الحكومات ولكنها لم تغلق رسميا من قبل إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية. وستضطلع الإدارة بإكمال مالي بعد إغلاق حسابات عام ١٩٩٦. وبناء على هذا الاستعراض، أقرت الشعبة نهجا انتقائيا منسقا فيما يتصل بمشاركتها في تنفيذ المشاريع الإحصائية الميدانية. وخلصت الشعبة إلى نتيجة مفادها أنها ستقوم في المستقبل بما يلي: (أ) الاقتصار على الاضطلاع بالمشاريع ذات المجالات التي تتسم باحتياجها على نحو واضح إلى قدرات الشعبة التحليلية والتقنية؛ (ب) دعم ومساندة زيادة مشاركة اللجان الإقليمية؛ (ج) إيلاء مزيد من الأولوية للمشاريع التي تركز على التدريب والمساعدة التقنية القصيرة الأجل؛ (د) عدم المشاركة في تنفيذ المشاريع الإحصائية إلا عندما تكون هذه المشاريع ذات أهمية ملموسة من الناحية الدولية أو المنهجية، أو عندما يعد تعرض الموظفين من خلال المشاركة في الأنشطة المشاريعية فرصة لتعلمهم.

٨١ - وتتألف أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اللجان الإقليمية في مجال الإحصاءات من خدمات استشارية وتدريبية ومشاريع داعمة للعمليات الميدانية. وخلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، بلغت الخدمات الاستشارية والتدريبية ثلثي شهور العمل في هذه الأنشطة. وقرابة ٤٠ في المائة من شهور عمل الموظفين، التي استخدمت في الأنشطة التنفيذية، كانت من موارد خارجة عن الميزانية. ولم تكن هناك سوى لجنتان فقط لديهما أنشطة تنفيذية في الميدان. وقد استخدمت موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية في كافة الأنواع الثلاثة من الأنشطة. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا خدمات استشارية في الاحصاءات الاقتصادية، وهي تقوم أيضا بتنفيذ مشاريع تتعلق بالإحصاءات الاجتماعية والجغرافية إلى جانب مشاريع صغيرة النطاق تتعلق بالتجهيز الالكتروني للبيانات فيما يتصل بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

حاء - استخدام الموارد من الموظفين

٨٢ - كما يتضح من الجدول ٤، يلاحظ أن توزيع أنشطة وموارد البرنامج، في إطار قياسها بمعدل وقت الموظفين الفنيين، يتجه بشكل كبير نحو إنتاج المنشورات المتكررة. وفي البرنامج الرئيسي، تشكل المنشورات ما يزيد عن ٥٠ في المائة من إجمالي جهد الموظفين الفنيين بخلاف المساعدة التقنية. ونسبة الموارد المخصصة للمنشورات تزيد عن ذلك كثيرا، في الواقع؛ فغالبية موظفي فئة الخدمات العامة (٦٦ من ١٣٥ موظفا) تضطلع إلى حد كبير بتجهيز البيانات الإحصائية المستخدمة في إنتاج المنشورات المتكررة.

٨٣ - وحصة المنشورات في شهور عمل الموظفين الفنيين متماثلة في البرنامجين المركزي والإقليمي. وفي اللجان الإقليمية، كانت حصة المنشورات في شهور عمل الموظفين أثناء الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ تتراوح بين ٣١ في المائة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) و ٧٩ في المائة (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ وكانت شهور العمل موزعة بالتساوي بين المنشورات المتكررة وغير المتكررة. وفي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تضمنت غالبية شهور العمل في المنشورات أعمالا إحصائية بشأن "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا" و "النشرة الاقتصادية لأوروبا".

رابعا - النتائج والتوصيات

٨٤ - يصور برنامج الإحصاءات نوع النشاط الذي تحسن الأمم المتحدة الاضطلاع به. فهيئات المراقبة الحكومية الدولية مأخوذة بشكل عام من المكاتب الإحصائية الوطنية؛ وهذا يؤدي إلى تأثر البرنامج بكل من الخبرة الفنية والحساسية إزاء كامل مجموعة الحالات وشواغل السياسة العامة في جميع أنحاء العالم على الصعيدين الوطني والإقليمي. والبرنامج يعمل على نحو فعال بوصفه مركز نظام إحصائي عالمي بتكلفة بالغة التواضع. وهو آلية تفضي إلى اتفاقات دولية بشأن قضايا منهجية تؤدي إلى جولات عالمية من توافق الآراء إلى جانب استحداث مجموعات إحصائية اقتصادية واجتماعية قابلة للمقارنة. وعمليات التنسيق التي

الجدول ٤ - الاستخدام الفعلي لشهور عمل الموظفين الفنيين في برنامج الإحصاءات، ١٩٩٤-١٩٩٥

الفئات الرئيسية للنواتج والخدمات	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة		اللجان الإقليمية	
	شهور عمل الموظفين الفنيين (موارد الميزانية العادية + الموارد الخارجة عن الميزانية)	النسبة المئوية	شهور عمل الموظفين الفنيين (موارد الميزانية العادية + الموارد الخارجة عن الميزانية)	النسبة المئوية
النشاط المنهجي	٢٨٩	٢٤,٨	(أ)	(أ)
الخدمات المؤتمرية	٩٧	٨,٣	١٤٠	١٩,٧
تجهيز البيانات	١٧٦	١٥,١	١٩٦	٢٧,٦
الخدمات المكيفة حسب طلبات المستعملين	(أ)	(أ)	(أ)	(أ)
المنشورات	٦٠٥	٥١,٨	٣٧٤	٥٢,٧
المجموع	١ ١٦٧	١٠٠,٠	٧١٠	١٠٠,٠
بند مذكرة				
التعاون التقني	٢٤٤	٥٩,٠	٢٦٦,٧	٥٣,٦
موارد الميزانية العادية	١٦٩	٤١,٠	٢٣٠,٨	٤٦,٤
الموارد الخارجة عن الميزانية	٤١٣	١٠٠,٠	٤٩٧,٥	١٠٠,٠

المصدر: وحدة الرصد والتفتيش المركزية/ مكتب المراقبة الداخلية.

(أ) غير محددة على نحو مستقل.

تضطلع بها لجنة التنسيق الإدارية تعمل بأسلوب فعال على تحديد تقسيم للعمل فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية المعنية بالإحصاءات. وشعب الأمانة التي تتناول الإحصاءات لا تقوم بمجرد الاضطلاع بعملها بكفاءة مهنية، ولكنها تقوم أيضا بتوفير دعم ذي متانة مهنية للمداولات الدولية ونشاط الأمانة في سائر البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

٨٥ - وشعبة الإحصاءات التابعة للأمانة العامة مطالبة بتوفير القيادة في مجال تنسيق الأنشطة الإحصائية الدولية وكذلك في مجال تجميع وتحليل وتوزيع إحصاءات دولية هامة وموقوتة. والتغييرات التكنولوجية على صعيد تخزين واسترجاع وتوزيع المعلومات قد أدت، مع هذا، إلى تهيئة إمكانات لإيصال خدمات

جديدة للمستعملين. وفي الوقت الراهن، يجنح جهد الموظفين في البرنامج الإحصائي ومزيج مهاراتهم، بشكل واضح، نحو تجميع وتجهيز الإحصاءات كيما تستخدم في المنشورات الإحصائية. وهذه تشكل مع ذلك، كما هو مبين في الفصل الثاني أعلاه وكما هو موجز في التذييل، أكثر نواتج البرنامج صعوبة، حيث لا توجد سوى معلومات بالغة الضآلة بشأن المستعملين واستخدام المنشورات، مما يتناقض مع سائر النواتج والخدمات. ومداولات اللجنة الإحصائية تركز، من ناحية أخرى، على المعايير الدولية واستحداث منهجيات تتعلق بالإحصاءات البيئية والاجتماعية - الاقتصادية التي تتصل بشواغل المؤتمرات المعقودة مؤخرا.

٨٦ - وثمة حاجة إلى استراتيجية تؤدي إلى تحويل في اتجاه المخصصات، خلال فترة السنوات الأربع المتعلقة بالخطة المتوسطة الأجل، حتى تركز هذه المخصصات على الخدمات المحددة وفق احتياجات المستعملين ومعرفة أنماط الاستعمال. ومن الواجب على هذه الاستراتيجية أيضا أن تؤدي إلى مزيد من الشفافية في مجال تكامل وتنسيق البرامج الإقليمية والمركزية.

٨٧ - ومكتب المراقبة الداخلية يقدم التوصيات التالية بشأن البرنامج الإحصائي.

(أ) الانتقال من التركيز على المنشورات إلى التركيز على الخدمات المكيفة حسب طلبات المستعملين

التوصية ١ - احتياجات المستعملين وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية:

يجب على إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات أن تلتمس آراء ممثلي مجموعات المستعملين الرئيسية بشأن احتياجاتهم، واستخدام هذه المعلومات في تصميم نظام المعلومات.

التوصية ٢ - الوصول المباشر إلى قواعد البيانات الإحصائية التي لدى الأمم المتحدة:

(أ) يجب على الأمم المتحدة أن تكون لديها سياسة عامة تقضي بإتاحة الوصول المجاني المباشر إلى البيانات الإحصائية والتحليلات المرتبطة بها، باستثناء واحد فقط يتمثل في حماية قيمة تجارية هامة أو السرية.

(ب) يجب على شعبة الإحصاءات وإدارة شؤون الإعلام أن يستكشفا مدى إمكانية تهيئة وصول مباشر لقواعد بيانات نظام الأمم المتحدة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية في المعاهد الإحصائية الإقليمية ومراكز الأمم المتحدة للإعلام.

التوصية ٣ - تتبع احتياجات المستعملين والاستجابة لها:

يجب على شعبة الإحصاءات في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات وعلى اللجان الإقليمية أن تسعى بنشاط إلى تحديد الطلب القائم والمحتمل على خدماتها، وذلك بوسائل من قبيل التركيز على جماعات المستعملين؛ وتحليل أنماط الاستعمال من جانب المستعملين المباشرين؛ وإجراء دراسات استقصائية للمكاتب الإحصائية الوطنية؛ والقيام باستقصاءات أيضا للمنظمات التي تطلب خدمات مكيفة حسب الاحتياجات.

التوصية ٤ - التحسين في نظم المعلومات الإقليمية:

يجب على شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات/إدارة شؤون الإدارة والتنظيم أن تساعد شعبة الإحصاءات واللجان الإقليمية في استحداث معايير متوافقة لنظم تكنولوجيا المعلومات.

(ب) المنشورات

التوصية ٥ - سياسة المنشورات الإحصائية:

ينبغي للمنشورات الإحصائية بالأمم المتحدة أن تتألف من:

(أ) منشورات تصدر بوصفها من منشورات المبيعات، على سبيل التسجيل أو لأسباب غير تجارية أخرى، وذلك في طبعات صغيرة مناسبة. ويمكن إصدار هذه المنشورات بالإضافة إلى ذلك في صيغة مستنسخة أو صيغة مطبوعة رخيصة مماثلة أو في قالب مقروء آليا. ولا يجوز أن يكون هناك حظر على توزيع هذه المعلومات بالمجان توزيعا مباشرا على الشبكات المحوسبة.

(ب) منشورات ذات أهمية تجارية ويتم تمويلها وإنتاجها والإعلان عنها وبيعها من أجل زيادة إيرادات مبيعاتها إلى أقصى حد، مع إتاحة تقديم معلومات مباشرة على شبكات الحواسيب بطريقة تحمي مصالح الأمم المتحدة التجارية في هذه المنشورات.

ويجب وقف منشورات المبيعات التي يعد الطلب السوقي عليها غير قائم من الناحية التجارية، والتي لا توجد لدى الأمم المتحدة بشأنها مصلحة قوية غير تجارية في الاستمرار في نشرها. وينبغي إتاحة المعلومات الواردة في هذه المنشورات مباشرة على شبكات الحواسيب، أو في منتجات تقرأ آليا.

التوصية ٦ - تقييم المنشورات:

يجب أن تتعرض جميع منشورات الأمم المتحدة الإحصائية إلى استعراضات تماثل الاستعراضات التي ورد وصفها في الفقرة ٧٠.

(ج) تنسيق البرنامج والخدمات

التوصية ٧ - العرض المتكامل:

يجب على شعبة الإحصاءات أن تقوم، بالتعاون مع اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية أن تعد عرضا متكاملا تجريبيا من أجل تحديد الفرص المتعلقة بالأنشطة المشتركة والتعاون في المجالات ذات الأهمية العامة. وينبغي تقديم تقرير عن هذه التجربة إلى الاجتماع القادم للفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائي الدولية والتنسيق والتابع للجنة الإحصائية.

التوصية ٨ - الخدمات التحليلية للإدارات:

في مجال إحصاءات البيئة، أنشأت شعبة الإحصاءات بالفعل فرقة عمل مشتركة مع شعبة التنمية المستدامة من أجل استحداث مؤشرات ذات وجهة سياسية. ومن الواجب أن تتخذ ترتيبات مماثلة مع الوحدات الأخرى في الأمانة العامة والوكالات المتخصصة التي تضطلع بمسؤوليات من مسؤوليات الإبلاغ فيما يتعلق بصقل وتجميع المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية القابلة للمقارنة دوليا.

التوصية ٩ - توزيع المبتكرات والدروس المستفادة:

يجب القيام، على نحو منتظم، باستعراض تجارب اللجان الإقليمية، من قبيل تلك التجارب التي ورد وصفها في الفقرتين ٥٩ و ٦٠ أعلاه، في ضوء إمكانية الأخذ بها على صعيد أوسع نطاقا. ومن الواجب على اللجان الإقليمية أن تقيم ندوات مشتركة منتظمة بشأن تجاربها.

التوصية ١٠:

يجب تقديم هذا التقرير، إلى جانب نتائج وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق إلى الاجتماع القادم للفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق التابع للجنة الإحصائية.

(توقيع) كارل ث. باتشكي
وكيل الأمين العام
لخدمات المراقبة الداخلية

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١٦ (A/49/16)، الجزء الأول، الفقرة ٣٤.

(٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٦ (A/45/6/Rev.1)، الفقرة ٢٤-٤.

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٦ (E/1993/26)، الفقرات ٣٢ (ج) و ٣٣ (ج) و ٤٠ (ب).

(٤) انظر تقرير مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين عن أعمال دورته العامة التاسعة والثلاثين (ECE/CES/38)، المرفق الثاني.

(٥) تقرير اللجنة المعنية بالإحصاءات عن أعمال دورتها التاسعة (E/ESCAP/995)، الفقرات ٣٠ - ٣٢.

(٦) للاطلاع على وصف أعمال فرق العمل، انظر تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاءات الدولية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية عن أعمال دورتها التاسعة والعشرين (E/CN.3/AC.1/1996/R.12)، الصفحات ٦-٩.

(٧) تقرير الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق عن أعمال دورتها الثامنة عشرة (E/CN.3/1997/19)، الفقرة ٢٠ (د).

(٨) للاطلاع على آخر عرض متكامل، انظر الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في دورتها العامة الرابعة والأربعين (CES/1996/R.30/Add.1-6).

(٩) انظر مذكرة أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن العرض التجريبي لبرامج عمل اللجنة والمعهد الإحصائي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٤-١٩٩٥ (E/ESCAP/STAT.9/19).

(١٠) تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الإحصائية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية عن أعمال دورتها الثالثة عشرة (ACC/1996/9)، الفقرة ٩.

(١١) ذكرت التوصيات أيضا بوضوح أن ثمة حاجة إلى النظر في العلاقة بين مواضيع التعداد والاستعمالات المحددة لبيانات التعداد من قبيل مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدينية.

(١٢) كان نصف البلدان الستة عشر الممثلة في اجتماع فريق الخبراء المعني بالبرنامج العالمي لتعداد السكان والإسكان في عام ٢٠٠٠ من البلدان النامية، حيث كان هناك تمثيل لبلدين أو ثلاثة بلدان تقريبا من كل منطقة.

(١٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٦ (E/1993/26)، الفقرة ٣٦.

(١٤) المرجع نفسه، الفقرة ٢١.

(١٥) ورقة إحصائية، المجموعة ميم، رقم ٦٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.80.XVII.8).

(١٦) المرجع نفسه، رقم ٥٢، التنقيح ١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.82.XVII.14).

(١٧) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ٩ (E/1994/29)، الفقرتان ٥١ (ز)، والمرجع نفسه، ١٩٩٥، الملحق رقم ٨ (E/1995/28)، الفقرة ١٢ (أ).

(١٨) انظر المذكرة المقدمة من شعبة الإحصاءات بشأن استعراض تعديل عبء الدين المستخدم في منهجية جدول التقييم (A/CN.2/R.607).

(١٩) انظر مرفقات الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ١١ (A/50/11)، والمذكرة المقدمة من شعبة الإحصاءات بشأن الدخل القومي (A/CN.2/R.578/Add.1) التي تتضمن بيانات تصدر كل ثلاث سنوات.

(٢٠) انظر المذكرة المقدمة من شعبة الإحصاءات بشأن الأعمال الأخرى المتعلقة باستخدام وتطبيق عوامل التمويل في منهجية جدول التقييم (A/CN.2/R.608).

(٢١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٦ (A/48/6/Rev.1)؛ الفقرة ٩-٧.

(٢٢) انظر التقرير المتعلق بالأعمال المنجزة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ (E/ESCWA/STAT/1995/IG.1/7)، الفقرة ١٩.

(٢٣) انظر تقرير فريق الخبراء المعني بالآثار المترتبة في مجال الإحصاءات على المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا (E/CN.3/AC.1/1996/R.4)، المرفق، الفقرة ٢.

(٢٤) المرجع نفسه، الفقرة ٨: والمواضيع الخمسة المتصلة بالسياسة العامة هي السكان والتنمية، والقضاء على الفقر، وتوسيع نطاق العمالة المنتجة، والحد من البطالة، والاندماج الاجتماعي، ومركز المرأة والرجل.

(٢٥) انظر تقرير فريق الخبراء المعني بالآثار المترتبة في مجال الإحصاءات على المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا (E/CN.3/AC.1/1993/R.4)، المرفق، الفقرات ١٠٠-١٠٢.

(٢٦) المرجع نفسه، الفقرة ٤٥، ومذكرة من الأمين العام بشأن أعمال فرق العمل المشتركة بين الوكالات (E/CN.3/AC.1/1996/R.3) الفقرة ١٨ (أ).

(٢٧) تقرير الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق عن أعمال دورته الثامنة عشرة (E/CN.3/1997/19)، الفقرات ٢٩ (أ) و (ب) و ٣١ (هـ).

(٢٨) المرجع نفسه، الفقرة ٣ (د).

(٢٩) E/ECE/1347.

(٣٠) قائمة المكتبات الوديعة التي تتلقى منشورات الأمم المتحدة (ST/LIB/12/Rev.13).

(٣١) انظر الورقة المقدمة من مكتب المؤتمر بشأن مشروع التقييم الأولي لمدى نفع وتأثير مختلف المنشورات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأوروبا (CES/747)، الفقرة ٥.

(٣٢) المرجع نفسه، الفقرة ٦.

(٣٣) (CES/747)، الفقرة ١٢.

(٣٤) مذكرة من إعداد الأمانة العامة بشأن استعراض المنشورات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأوروبا (ECE/CES/46)، الفقرتان ٥ و ٦.

(٣٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٣، الملحق رقم ٢ (E/1983/12 و Corr.1)، الفقرة ١٩.

(٣٦) E/CN.3/1985/4.

(٣٧) E/CN.3/1985/2.

(٣٨) E/CN.3/1991/3.

تذييل

برنامج الإحصاءات: المستعملون والاستعمال

النواتج والخدمات	هل هوية المستعملين الرئيسيين واضحة؟	هل القرارات المتعلقة بالإنتاج تراعي احتياجات المستعملين؟	هل التغذية المرتدة المتصلة بالاستعمال ممكنة؟ وهل تجمع بانتظام؟ وكيف؟	الاستعمال
١ - التوصيات المنهجية الدولية (التقارير التقنية والمبادئ التوجيهية والكتيبات والأدلة)	نعم: المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة.	نعم: توجد عملية متطورة للتشاور والاستعراض.	نعم: الاستبيانات المقدمة إلى الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وتحليل ممارسات الإبلاغ الوطنية.	نطاق الامتثال في مجال ممارسات الإبلاغ معروف وغالبا ما يكون كبيرا.
٢ - الخدمات المؤتمرية (التقارير؛ وتوفير الخدمة الفنية للاجتماعات)	نعم: أعضاء اللجان الإحصائية، والوفود الأخرى؛ واللجان الإحصائية الإقليمية.	نعم: من خلال طلبات اللجنة الإحصائية والاستعراض من جانب الفريق العامل التابع لها، والطلبات من اللجان الإحصائية الإقليمية.	نعم.	واضح من مناقشات وقرارات اللجنة الإحصائية والفريق العامل التابع لها واللجان الإحصائية الإقليمية.
٣ - الوصول المباشر إلى قواعد البيانات	نعم.	لا؛ ولكن المستعملين يستطيعون معالجة البيانات. وقد جرى استقصاء المكاتب الإحصائية الوطنية بشأن المضمون قبل وضع النشرة الشهرية للإحصاءات مباشرة على شبكات الحواسيب.	نعم: يطلب إلى المستعملين أن يسجلوا؛ وقد تم تحليل استجابات المستعملين وخصائص أولئك المستعملين الذين قاموا بالتسجيل، وذلك من المعلومات المسجلة.	واسع النطاق بشكل محتمل؛ مع إتاحة الوصول على نحو أكثر عدلا من سائر طرق التوزيع.
٤ - الخدمات المكيفة حسب طلبات المستعملين				
(أ) خلاصات مكيفة حسب الطلب من قواعد البيانات	نعم.	نعم.	نعم: جمعت إحصاءات بشأن الطلبات ولكن لم يضطلع باستقصاءات للاحتياجات أو للمستعملين المحتملين.	الأهمية بالنسبة للمستعمل واضحة، فالناتج يتم طلبه.
(ب) متابعة المؤتمرات الرئيسية، والخدمات التحليلية الأخرى المكيفة حسب الطلب	نعم.	نعم.	نعم: لم يضطلع باستقصاء للمستعملين المحتملين للخدمات التحليلية المكيفة حسب الطلب.	الأهمية بالنسبة للمستعمل واضحة، حيث تقدم مساعدة واسعة النطاق.
٥ - المنشورات (مطبوعات ومنتجات مقروءة آليا)	لا يمكن أن تتوفر سوى معلومات موثوقة ضئيلة بتكلفة معقولة بشأن هويات واحتياجات المستعملين الرئيسيين، فهم متنوعون والوصول إليهم متاح من خلال المكتبات وجهات وسيطة أخرى.	لا؛ قائمة استعمال ضئيل لمجموعات المستعملين النموذجيين؛ ويمكن الاضطلاع بالاستقصاءات بتكلفة معقولة فيما يتصل بالمنشورات التي تباع عن طريق الاشتراكات فقط.	باهظة التكلفة وتتسم بالصعوبة؛ وكانت هناك محاولات للقيام ببعض الاستقصاءات، ولكن لم تجر استقصاءات صحيحة بالعينات فهي باهظة التكلفة بشكل كبير؛ ولم يكن هناك رصد أو تقييم على نحو منتظم للمبيعات أو للآراء الواردة في المطبوعات الفنية والتقارير الصحفية.	لا توجد صورة واضحة، ولا يمكن تهيئة صورة من هذا القبيل بتكلفة معقولة.
٦ - التعاون التقني	نعم: الحكومة المطالبة.	نعم.	يضطلع بتقييمات مشاريعية حسب طلبات الوكالات المانحة.	تقدم نتائج تقييمات المانحين إلى الحكومات.